

الاستبّداد الديني



د. محمد بريش

الألوكة

www.alukah.net

الاستبداد الديني

أو كشف اللثام: عن المدونة البابوية للمحظور من الفكر والكلام

حفريات معرفية في: أصول الفكر المسيحي المعاصر

بسم الله الرحمن الرحيم

يشير عنوان هذا البحث مجموعة أسئلة تتبادر للذهن تلقائياً:

- هل هناك شيء اسمه "الاستبداد الديني"؟
- أليس هذا المصطلح مشوه التركيب؟
- وهل في الدين أصلاً استبداد؟
- وهل يوجد سواء في تاريخنا أو عصرنا شخصيات أو هيئات دينية مستبدة؟
- وهل يزعم أحد ممن يوثق به بوجود فقه مستبد؟ ...

أسئلة لاشك آخذة بلب القارئ لعنوان البحث لأول وهلة، ودافعة إياه للعمق في التساؤل رغبة في معرفة ما هو هذا اللون من الاستبداد، ومن هي الجهة المستبدة بالدين؟ وهل يجراً اليوم باحث على أن ينعت "المؤسسة الدينية" أو "رجل الدين" بالاستبداد مستندا إلى دلائل وقرائن موضوعية؟

أسئلة لا ريب أنها تتفاعل في ذهن القارئ، وتتوالد بكثرة، دون أن يجلس مد عطفها عبر صفحات البحث سبيلاً، خاصة إذا كان شغوفاً بالأجوبة النهائية، والآراء الفاصلة في الموقف الفكري والسياسي، رغم أن الموضوع وهو في طور البحث لا ينبغي أن يخرج عن إطاره العلمي، وأن تظل كل نتائجه نسبية حسب رؤية المجتمعات - وما فيها من المؤسسات والهيئات والجمعيات - للحياة والمجتمع تاريخاً وواقعاً ومآلاً.

والغريب أنه مهما بلغت حدة التساؤل، وارتفعت درجة التفاعل مع المصطلح المركب قبله ولا أو اعتراضاً، فالكل يجمع على أن مجرد وجود أضعف نسبة للاستبداد بالأسرة أو المؤسسة أو المجتمع يعتبر مخالفة صريحة لتعاليم وأحكام الدين، ليس فقط في الإسلام، بل في معظم ما نعرفه من

الأديان؛ والكل موافق على أن الاستبداد لا ينتج إلا عن تعطيل للدين جزئيا أو كليا في الحياة والمجتمع.

لكن ألف الناس أن يسمعوا عن الاستبداد في الحكم والسياسة خاصة، فظل مفهوماً مستبعداً حكراً على الحقول السياسية عامة، واشتهر على الألسنة مصطلح "الاستبداد السياسي"، بل كلما ذكر الاستبداد في أي خطاب، فلا يراد منه غالباً إلا هذا اللون اللصيق بالحكم وأنظمتها، مع العلم أنه قبل أن يكون الاستبداد نتيجة لغلو أو تمهون في الشأن السياسي، فهو أصلاً ومنطلقاً هو أو تمهون في الشأن الديني.

فلا يمكن للمتبع لحركة وتطور واقعنا الحالي أن ينكر أن بعض الهيئات والجمعيات والأحزاب، سواء منها الدينية أو السياسية، تمارس عن علم أو غير علم نوعاً من الاستبداد الفكري والثقة بما في ذوق الطابع الديني، لكن الكاتب رأى لأسباب منهجية وموضوعية، أن ينخرط في البحث ضمن حدود التنقيب عن جذور الصراع الديني العلماني في عصر النهضة بأوروبا كي يقدم نموذجاً ثرياً عن الاستبداد الديني، ليس فراراً من الواقع، ولكن اقتضت منهجية البحث الميداني والتحليلي إضافة الأولوية على الاهتمام بجذور وأسباب الظواهر الاجتماعية والفكرية والسياسية، والبحث عن أصولها التاريخية، قبل الغوص في تطوراتها المعاصرة.

كما أن تحديد المجال زماناً ومكاناً في هذا الموضوع الشائك يقتضي اختصاراً وترتيباً ليس محباً باستخلاص نتائج مرضية وثرية يمكن الاستفادة منها في معالجة الواقع المعاصر الفسح الأرجاء الكبير التعقيد. فليست الغاية الحصول على دلائل وقرائن لا تهم هذا الطرف أو ذاك من السلطة الدينية أو الهيئات والشخصيات المنتسبة للدين بممارسة الاستبداد، ولكن ظلت غاية الباحث إقناع القارئ عبر نموذج تاريخي بأن الاستبداد الديني هو الأخ التوأم للاستبداد السياسي، إن لم يكن هو الأم له رحماً أو رضاعة.

ولهذا لم يمنع الباحث نفسه عبر بعض المقاربات الموضوعية والمقارنات العلمية من عرض نتائج ودراس بحثه من خلال إنزالها على واقعنا الإسلامي المعاصر، رغم أن العينة المدروسة تخص ديناً آخر وثقافة أخرى، داعياً القارئ بالصبر على تحمل استعمال مصطلحات ومفاهيم هي من صميم علم الاجتماع الديني، قد تبدو غير مألوفة في الخطاب العربي الإسلامي.

ويزعم الباحث أن المقاربة البحثية التي قام بها لا تخلو من فوائده، سواء من حيث الدرس التاريخي، أو التناول المنهجي، أو التنقيب عن جذور تيارات فكرية وثقافية وسياسية سائدة في عصرنا الحالي، واعداداً بأن هذا البحث ستلوه دراسات أخرى بغية نقد موضوعي لما اصطاح عليه عند بعض الباحثين بـ "العقل الديني"، وتنقيها عبر حفريات علمية متأنية عن صلة الفكر "الغربي" الحديث بالفكر الكنسي وتطورات المعاصرة.

كما يزعم أن الانسياق المعاصر نحو الحوار مع الآخر لا يمكن أن يكون حواراً حقيقياً منتجاً لافتقاره للقوة المعرفية والثقافية والفكرية بالذات وبالآخر، وحاجته إلى العلم الراسخ بتاريخ التطور الفكري وما يجري في ساحات التدافع الثقافي بين أطراف متنوعة من الذات وجهات متعددة من الآخر. فالآخر أشكال وأنواع، ولكل منها أنصار وأتباع، ومعرفته تشريحاً، ودراسة تفصيلاً، تاريخاً وحالاً ومآلاً، من أعز مواد الحوار، وهي أمور لا تشتري فضلاً عن أن تباع!

بل يجزم ولا يزعم أن المفتقر للحوار مع أطراف ذاته، ضعيف لا محالة أمام خصمه، هزيل الموقف حين الحوار مع غيره، عديم القدرة للاستقلال بقراره، فمثله قد يرحب به لقلته فهمه، ويدعى للجلوس في المقاعد الأولى للتيقن من يسر تسخيره وسهولة استخدامه، ولكن الحقيقة الناصعة أنه غالباً ما يدعى لدورات تدريبية في التلمذة على أيدي الداعي والإذعان له، والإسراع بتنفيذ ما يرضيه وحسن الاستجابة له.

فأصحاب الحق يدركون أن الله يدافع عن الذين آمنوا فلا يمتنعون عن أي دعوة للسلم، وأول من النهي لا يترددون في الاستفادة من كافة الموائد التي تسمح بالاستزادة من العلم، لكن حين يأتي الحوار من السفارة لا من الجامعة، ومن جهات سياسية لا من المراكز العلمية، فالتجربة دلت على أنه في الغالب تطبيع مع ما تمنعت عنه الذات من أفكار، وتمهيد لصياغة مستقبلات غدت ممكنة محورها تمهيش الصوت الراشد وتبويب صاحب اللغو مراكز القرار.

ذلك، وقد علمنا الوحي وأنبأنا التاريخ أن صاحب اللغو كان للخسارة حليفاً، وحسبنا لمزيد من الأمل في أن تكون لثقافتنا النصر، ويكون الحوار منا مفتوحاً لأي كان مع العزة والقوة، أن كيد الشيطان كان على الدوام ضعيفاً.

المُدخل

يكشر الحديث في ثقافتنا وأدبياتنا، منذ عقود وإلى اليوم، أن العلمانية بأوروبا هي نتاج ثورة الشعوب الأوروبية على الكنيسة، مع ابتسار واضح لدور رجال الدين المسيحي من داخل الكنيسة نفسها في بلورة الفكر العلماني، وتجاهل جهود ومواقف عديد من المتدينين - المشاركين بقوة في برامج تنشيط العمل الكنسي - في صياغة الفكر الحداثي، وتغاض عن ما قام به أولئك الرجال جميعا من ثورة ليبرالية ثقافية وفكرية في وجه الاستبداد الكنسي.

فناقد العقل المسيحي⁽¹⁾، وخاصة في نصوصه البابوية ومواقف إدارته الكنسية، والمتتبع لتطور فكره وثقافته في الأوساط الأوروبية ونواحيها الثقافية والفكرية، والمحلل لما يتحرك ويتوالد بجامعاته ومنابره السياسية من فلسفات وآراء، منذ الاحتكاك بفكر الأندلس الإسلامي إلى أواخر القرن العشرين الميلادي، مرورا بالثورة الفرنسية في نهاية القرن الثامن عشر، والثورة الليبرالية التي اشتدت في النصف الأخير من القرن التاسع عشر، يلاحظ أن ثقافة قوية وفكر مستنيرا - نسبة لما كانت عليه الأوضاع الثقافية والسياسية وقتئذ - قد ظلا سائدين في المجتمع الأوروبي بفضل

(1) كان كاتب هذه السطور قد سجل نفسه لدى إحدى الجامعات الأوروبية للقيام ببحث في إطار الدكتوراه بعنوان: "نقد العقل المسيحي: حفريات معرفية في تطور الفكر الكنسي" حين مقامه كخبير غير متفرغ بالجموعة الأوروبية وعمله كمستشار ثقافي منتدبا من حكومة بلده (المغرب) ببروكسيل، إلا أن إدارة تلك الجامعة قد أتلقت خطأ أو سهوا أحد الملفات الإدارية، فعمد الكاتب - لخصوصية الموضوع وخطورته - إلى سحب تسجيله من تلك الجامعة.

ولم يسارع الكاتب إلى نشر ما استنبطه من دراساته لذلك الفكر في مراجعه الأصلية منذ سنة ١٤٠٤ هـ / ١٩٨٣ م إلا بعدما قام برحلات متعددة للمراكز والإدارات الدينية المسيحية، بما فيها الفاتيكان، متتبعا أنشطتها، ومحتكا بفكر وثقافة باحثيها ومثقفها، منكباً على قراءة العديدين من المراجع التاريخية القديمة والمعاصرة حول الفكر المسيحي، وخاصة منه الكاثوليكي الذي يعتبر الأكثر إنتاجا فيما يخص العلاقة بالإسلام، مما سمح له باكتساب رؤية شمولية لمسار تطور الفكر المسيحي المعاصر، خاصة في علاقاته مع الديانات الأخرى، وبالأخص اليهودية والإسلام، ومدى تأثيره وتأثره أوروبا وعالميا بالإيديولوجيات المعاصرة. ويعتبر هذا المقال أول ما يصدر عن الكاتب في الموضوع، رغم خوضه غمار البحث والنشر منذ عشرين سنة.

عطاء ومساهمة العديد من أتباع الكنيسة المثقفين - والمتحررين نسبيا - في مجالات العلم والفكر والثقافة، على اختلاف مذاهبهم العقديّة ومشاربهم الإيديولوجية.

وتجلى عطاء أولئك الثوار المسيحيين الفكري والثقافي في شكل كتب ومنشورات ومجلات ودروس ومحاضرات، مثل ما هو الشأن بالنسبة للمساهمات الفلسفية والفكرية والثقافية الأخرى، مضيفا لبنة أساسية لما يرمز إليه في الفكر الغربي المعاصر بفلسفة الأنوار، والتي تعد ثورة الإصلاح الكنسي في القرن السادس عشر الدافع الأساس لانبثاقها وانتشارها.

بعض تلك الإنتاجات حمل اسم صاحبه، حيث فقد بعد إصدارها إما مواقع مع سملطة في الهرم الكنسي، أو مكانة في بلاطها السلطوي، أو تقديرا متميزا لدوره الديني أو التربوي أو الاجتماعي؛ بل كثيرا ما نجده يعاني من جرائها متاعب ومصاعب دفعت إلى غضب البابا ومضايقات من لدن رجال السلطة الدينية المحلية والمركزية، حتى إننا لنجد من هؤلاء من اضطرته الضغوط والإكراهات إلى العدول عن آرائه أو توقيف نشراته أو مجلته.

وبعضها حمل اسما مستعارا أو صدر بدون اسم، كما هو حال مؤلفات ومنشورات العديد من المثقفين والمفكرين والفلاسفة زمانئذ، علما أنه إلى عهد قريب، كان لا يصدر الكتاب للعموم في الوسط الكاثوليكي إلا بعد موافقة الإدارات الدينية الرسمية، وصدور ترخيص موقع من طرف الكنيسة المحلية أو السلطة الكنسية المركزية.

ففي فرنسا مثلا، وهي مهد الثورة الليبرالية والوقوف في وجه سلطة الكنيسة، لا ينكر رفض منشورات ومجلات قوية مثل مجلة "الزمن الجديد" (**L'ère Nouvelle**)، ومجلة "المجلة الفرنسية" (**Le Correspondant**)، ومجلة "المستقبل" (**L'avenir**)، وغيرها من المجلات التي كانت تستقطب جمهورا هاما من القراء، وكان لها التأثير الكبير داخل الوسط الثقافي والفكري الأوروبي، خاصة داخل الكنيسة حيث جمهورها الصامت والواسع، يغذيها ويشجع على أفكارها مثقفون معروفون بولائهم للدين المسيحي مثل "لامينيس" (**Lamennais**)، و"مونتالمبير" (**Montalembert**)، و"لاكوردير" (**Lacordaire**)، وغيرهم من الذين ساهموا جميعا في نشر فكر ليبرالي قوي في وجه الاستبداد الكنسي وتحجر الفكر المسيحي

التقليدي، وكان جمهورهم الكبير قراء ومتعاطفين أغلبه من داخل الصف المتدين، بل كان فكرهم بحكم انتمائهم الديني صدى كبير في أوساط المخلصين من أتباع الديانة المسيحية.

فالتاريخ المعاصر يشهد بأن العديد من رجال الدين المسيحيين قد ناضلوا ضد الاستبداد الديني والطغيان الفكري للإدارات الدينية المركزية بشتى الوسائل المتاحة لهم، إما عبر نشر الأفكار وتنوير الرأي العام كما ذكرنا، وإما عبر منابر التأثير الاجتماعي والسياسي بمؤسسات المجتمع المدني ذات الطابع الديني، مثل "الوكالة العامة للدفاع عن الحرية الدينية" (Agence Générale pour la Défense de la Liberté Religieuse)^(٢)، هادفين بشكل مباشر أو غير مباشر إلى إضعاف سلطة البابا في المدينة والدينية، وتمكين أفراد المجتمع من الحرية بمختلف أبعادها الاجتماعية والسياسية والدينية، وتأهيل رجال الدين المسيحي أساسا إلى الإسهام في خدمة تلك الحرية، ودفعهم لانتزاع مراتب اجتماعية ودينية وسياسية لم تكن لتتاح لهم دون الحد من جبروت الإدارات الدينية الرسمية.

ولا شك أن للثورة الفرنسية والإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي صاحبها الأثر الكبير في بلورة الفكر الحدائثي، وكسبه المعارك في وجه الفكر الكنسي التقليدي، لكننا حين التمعن في أحداث التاريخ، ودراسة حركة التيارات المتدافعة من القرن السابع عشر الميلادي إلى مطلع القرن العشرين، نجد أثرا هاما لرجال الدين المسيحيين في انتشار الفكر المضاد لسلطة الكنيسة، ساهم في اندلاع الثورة الفرنسية نفسها، ويسر السبل أمامها، بل أثر في فلاسفتها وتأثر بها، تنظيرا وتحضيرا وتأطيرا^(٣).

ولكن الشيء الذي ساهم في اشتداد حدة المواجهة بين الفكر الحدائثي والفكر الكنسي الرسمي

(٢) نشرت مجلة "المستقبل" (L'avenir)، التي كان يرأسها الباحث الكاثوليكي الليبرالي "لاموني" (Lamennais) في عددها بتاريخ ١٨ ديسمبر ١٨٣٠ القانون الأساسي (الميثاق) لهذه الوكالة، فليرجع إليه من يريد المزيد من التفصيل والبحث.

(٣) راجع مقدمة دراسة وثائقية حول "لائحة المقولات والأفكار المحظورة" (وهي التي سميها بالمدونة البابوية للمحظور من الفكر والكلام)، قام بها الراهب بييار هورات (Pierre Hourat)، وهي دراسة منشورة في ثلاث كتيبات بباريس سنة ١٩٠٩، الناشر مكتبة بلود وشركاؤه، الكتاب الأول، ص ٨.

على الصعيد الثقافي والفكري، وخاصة على الصعيد العقدي، وأعطى دفعات قوية للعلمانية وانتشار خطابها وأفكارها، وظل نسيا منسيا في كتبنا ومراجعنا العربية، هو صدور لائحة بابوية للمقولات والأفكار الممنوع على أتباع الكاثوليكية التلطف بها، اقتناء ما بمحتواها أو تصديقا لأفكارها، فضلا عن الانخراط في الترويج لآراء ونظريات تتبنى أطروحاتها أو تنساق وراء فلسفتها.

وجاء هذا الإصدار ضمن ملحق للرسالة البابوية الدائرية والتوجيهية بتاريخ ٨ ديسمبر ١٨٦٤ والمعنونة "كوانتا كورا (بأي قدر)" (**Cura Quanta**)^(٤)، ومضمون هذا الملحق لائحة ضمت ثمانين (٨٠) مقولة أو فكرة تعتبر في نظر الكنيسة خطيئة وكبيرة سبق أن نصت على ضلالها رسائل وخطب سابقة لبابوات الكنيسة، بما فيهم البابا بيوس التاسع الذي أصدر الرسالة المعنية وملحقها المثير للجدل.

ونحن لا ندعي بأنه مثير للجدل بناء على دراستنا الوثائقية واستقراءنا التاريخي فحسب، ولكن يشاطرنا الرأي العديد من أتباع المسيحية أنفسهم، ومثقفون بارزون من داخل الصف الكنسي الرسمي، الأقدمون والمعاصرون، والذين شهدوا بأن نشر تلك اللائحة كان وقتها لاذع انتقادات كبرى مكثفة وقوية ولاذعة للسلطة الكنسية الكاثوليكية وللكرسي البابوي وإداراته المركزية والمحلية، مازالت آثارها وردود فعلها تترى إلى أزممتنا المعاصرة.

بل ساهم ذلك الإصدار في تقوية صفوف الجانب العلماني والتيار الحداثي، ومكنهما من كسب

(٤) جرت عادة الكنيسة أن تسمي القرارات والرسائل والتوجيهات الصادرة عنها، وخاصة عن البابا، بالكلمات الأولى لنصها اللاتيني. وكانت افتتاحية الرسالة الدائرية والتوجيهية "بأي قدر" (**encyclique Quanta Cura**) موضوع دراستنا إشادة اعتادها الباباوات في مدخل رسائلهم التوجيهية بمن سبقوهم اعتلاء الكرسي البابوي، حيث جاءت بداية مدخلها كالاتي: "بأي قدر من العناية والصرامة الرسولية أدى أسلافنا الأحرار الرومان رسالة التهم التي خولهم إياها السيد المسيح نفسه..."، فكانت تسمية النص تلقائيا: "بأي قدر" (**Quanta Cura**).

مواقع هامة داخل صفوف الحركات الدينية المستنيرة من جهة، وإضعاف سلطة الكنيسة الدينية والمدنية من جهة أخرى، وخاصة على صعيد الفكر والثقافة والتربية والرعاية الاجتماعية.

فما قاله الكاتب جوزيف ل. بوكليير (Joseph Lecler) م. ثلا في مجلة "دراسات" (Etudes) المسيحية، والمنشور في عددها لشهر يونيو ١٩٦٤ بمناسبة مرور مائة سنة على "لائحة المقولات والأفكار المحظورة" (السيلابوس: syllabus)، يدلنا مثل غيره من الأقوال المماثلة الصادرة عن رجال الدين المسيحي على خطورة تلك اللائحة، وحينما أثرها التقليدي والمتزم على الفكر والثقافة المسيحية، منذ صدورها وإلى اليوم، وإن كان "مجمع الفاتيكان الثاني" (Vatican II concile) بيانه حول الحرية الدينية (Dignatis Personae Humanae) قد أدار ظهره لهذه الوثيقة البابوية التي ظلت سيفاً مسلطاً بمثابة القانون الحاضر الغائب دهرًا طويلًا، وأصدر ما يعاكسها تمامًا من حيث الجوهر والأهداف والتعامل مع المرتكزات العلمانية التي انغrust في الثقافة الأوروبية والفكر الأوروبي، بل تجذرت تجذرا قويا في الفكر الكنسي نفسه والثقافة المسيحية المعاصرة.

يقول هذا الكاتب:

"لم يكن لأي وثيقة بابوية صدى مثل الذي كان للسيلابوس "اللائحة". فهذه المدونة للشمامسة مانتين مقترحة صدرت كملحق للرسالة الدائرية البابوية كوانتا كورا (بأي قدر) من طرف البابا بيما التاسع بتاريخ ٨ ديسمبر ١٨٦٤، ومباشرة بعد صدوره أثار هذا السيلابوس في العالم بأسره، وفي كافة الأوساط - حتى غير المؤمنة منها - ردود فعل قوية، وانتقادات رائعة، مازال صداها ممتدًا إلى اليوم. فهذا اللفظ اللاتيني البسيط الذي يعني "فهرست" قد أضحى له الوقع السحري، وما زال إلى اليوم يغذي فكر وفلسفة نقد السلطة الكنسية حتى بين المسيحيين أنفسهم، ودون الابتعاد عن إثارة بعض القلق"^(٥).

كما أننا نجد - إبان انعقاد المجمع المسكوني الأخير (مجمع الفاتيكان الثاني) في مطلع الستينات - أن العديد من المؤسسات والمراكز الكاثوليكية كانت تقوم بأبحاث ودراسات تمهد للقرار الذي أصدرته سلطة الكنيسة الكاثوليكية في شكل بيان صادر عن المجمع حول الحرية الدينية، والذي ألغى ضمنا السيلابوس وما ترتب عليه من قوانين ومواقف وتوجهات.

(٥) مجلة "دراسات" (Etudes)، يونيو ١٩٦٤، ص ٧٣٩.

من هذه المراكز "المركز الكاثوليكي للمفكرين الفرنسيين" (Centre Catholique France des Intellectuels de) ، والذي أصدر كتابا ضمن سلسلته "أبحاث ومناقشات" حول "الحرية الدينية" جاء في مطلعها دراسة بعنوان: "الحرية الدينية وسيلابوس ١٨٦٤ في زمننا اليوم"، ورد فيها ما يلي:

"لم يكن السيلابوس أبدا مقدا بشكل رسمي على أنه وثيقة لها حالة من العصمة، أو بمثابة نص دال على حقائق لا سبيل لتغييرها. بل يمكن التصريح بعد دراسة أنه يعبر عن زلة قدم الكرسي المقدس، دون أن تهتز قواعد المنظومة الكاثوليكية لتلك الزلة، مثل البابا هونوريوس^(٦) الذي يرشدنا المؤرخون بأنه قد دخل عهد الضلالة أو قريبا من ذلك"^(٧).

كما ذهب بعض المؤرخين وفقهاء الكنيسة إلى أن الرسالة وملحقها هو كتاب خاص صادر عن كتابة الدولة بالفاتيكان، جمع نصوصه المتفرقة في رسائل البابا وبعض أسلافه الأقباطيين شخص مجهول الهوية.

(٦) يعمد الذين يريدون انتقاد الكنيسة في تنصيبها وادعائها عصمة البابا تذكيرها بلعنتها في المجمع المسكوني القسطنطيني الثالث سنة ٦٨٠ للبابا هونوريوس الأول الذي تبنى عقيدة المونوتلزمية (Monothélisme)، وهي عقيدة ابتكرها سنة ٦١٦ ميلادية بطريرق القسطنطينية "سرج" (Serge) بمساندة الإمبراطور هرقل الأول، وذلك خلافا لما جاء في مجمع خلقدونية سنة ٤٥١ ميلادية، حيث نص على أن المسيح له ذات إلهية وذات إنسانية. ذلك أن الإمبراطور، سعيا منه لجمع المسيحيين، رأى أن يجمع بين المقربين بما وصل إليه مجمع خلقدونية وبين الرافضين له في قول وسط هو ما عبر عنه بالمونوتلزمية. فكان أن أقرها البابا هونوريوس الأول بعد أن انتشرت في الإسكندرية خاصة، رغبة منه في توحيد صفوف أتباعه في وجه الإسلام إذ عاصر هذا البابا فترة الرسول عليه الصلاة والسلام. إلا أن الكنيسة طردته وأقحمته ضمن اللائحة السوداء، مدرجة إياه بقرار من المجمع المسكوني القسطنطيني الثالث سنة ٦٨٠ ضمن المغضوب عليهم.

Débats du Centre Catholique des Recherches et Intellectuels de France, "Essais sur la liberté religieuse", Cahier n° ٥٠, mars ١٩٦٥, Librairie Athène Fayard.

كل ذلك لينفوا عن الكنيسة ورطتها التي وقعت فيها، وليجدوا لأنفسهم حلا في قولهم أن ما يصدر عن البابا هو معصوم لأنه صادر تحت رعاية السيد المسيح وبحضور أو دعم الروح القدس، وكون تطور الفكر الكنسي لم يجد بدا في العقود التالية من التنصل من توجيهات ملحق تلك الرسالة القنبلة، بل التكرار الكلي له ونسيان ذكره ومحو أثره.

فعادة ما يحتفل في كل عشرية بالرسالة ذات الشهرة مثل ما هو الحال بالنسبة للرسالة التوجيهية للبابا ليون الثالث عشر **Léon XIII** (الذي تلا البابا بيا التاسع)، والمسماة "ريروم نوفاروم" (**Novarum Encyclique Rerum**) الصادرة بتاريخ ١٥ مايو ١٨٩١، والتي يعدها رجال الكنيسة أول رسالة ذات صبغة اجتماعية إذ خصصت للعناية بقضايا العمال والدفاع عن أحوالهم الاقتصادية والاجتماعية^(٨)، بل مضى القرن ولم نجد في المجالات المسيحية على كثرتها من يشير بالذكر إلى رسالة البابا بيا التاسع وملحقها رغم كونها صدرت دفاعا عن الكنيسة، وسعت لتكون سدا منيعا في وجه الحداثة الزاحفة، حيث رأى فيها معظم رجال الكنيسة بعد أقل من عقدين مصدر قلق على مستقبل المسيحية، وحنة قوية بيد المغرضين لإدانة الكنيسة،

(٨) هذه الرسالة التوجيهية تعبر عن تغير جذري في استراتيجية الكنيسة الكاثوليكية حيث استفادت من دروس المواجهة في المرحلة الماضية، ورأت أن تستثمر في الاهتمام بقضايا الشعوب الاقتصادية والاجتماعية بدل الحرص على توسيع سلطة البابا السياسية والمدنية. ومن ذلك التاريخ، والباباوات يصدرن رسائل ذات صبغة اجتماعية احتفالا بذكرها تأكيداً لتلك الاستراتيجية واحتفاءً بالاباء. كذلك التوجه الجديد. مثل الرسالة Encyclique **QUADRAGESIMO ANNO** للبابا بيا الحادي عشر **Pie XI** بتاريخ ١٥ مايو ١٩٣١ بمناسبة مرور أربعين سنة على إصدار رسالة البابا ليون الثالث عشر، وكذلك الرسالة **Encyclique MATER ET MAGISTRA** الصادرة عن البابا يوحنا الثالث والعشرون **XXIII Jean** بتاريخ ١٥ مايو ١٩٦١ بمناسبة مرور سبعين سنة، ثم الرسالة الصادرة في الذكرى المائة بعدة **Encyclique Jean CENTESIMUS ANNUS** والصادرة عن البابا الحالي يوحنا بولس الثاني **Jean Paul II** بتاريخ ١ مايو ١٩٩١، واختار هذا البابا تاريخ فاتح مايو وليس ١٥ منه ليقرب بين الذكرى والاحتفال بعيد العمال.

بل تصرفوا منذ موت البابا المذكور وإلى اليوم وكأنه ما صدر عن الكنيسة ذلك النص الملعوم ولا نشر.

فتاريخ صدور هذه المدونة يعتبر حدا فاصلا بين عهد كانت تجد فيه سلطة الكنيسة كشيء من الأنصار ضمن جموع المسيحيين، ووحدة ما في صفوف رجال الدين، وعهد اشتد فيه الانتقاد لها حتى بين صفوف الأتباع والرهبان والأساقفة، وتمكنت فيه الجهات المنادية بالحدثة والعلمانية من نص ديني رسمي يسمح بالنقد اللاذع والتأليب الشعبي على السلطة الكنسية التي همدت علنا بذلك الإصدار إلى تكميم الأفواه، ومصادرة الأفكار، وتعليب الآراء ضد من قوالها بجامدة ومتحجرة.

وليس مثل هذا التصرف بغريب على الفكر الكنسي الرسمي، فمنذ العهد الأول للمسيحية، وخاصة بعد "مجمع نيقية الأول" سنة ٣٢٥ ميلادية، والذي حدد عقيدة التثليث، واعتبر رأي أريوس من مسيحيي الإسكندرية - التوحيدي نوعا ما - بدعة وضلالة، ظلت رسائل ومراسيم السلطة الدينية المسيحية، وقوانين المجامع المسكونية خاصة، تضم نصوصا ولوائح تحصي البدع والضلالات والأخطاء، مستنكرة لها ولاعنة قائلها ومروجيها، ومصنفة أصحابها ضد من لائحة الضالين والمطرودين من رحمة المسيح.

بل نجد عمل الكنيسة القانوني والفكري منذ القرون الوسطى إلى أواخر القرن التاسع عشر الميلادي قد ظل في معظمه مجموعة قوانين ورسائل ومراسيم تشجب وتلعن ما تصفه بالبِدع والأخطاء والضلالات المخالفة للعقيدة المسيحية كما يراها ويرعاها الكرسي البابوي، مثل المجمع المسكوني لتراننت (١٥٤٥-١٥٦٥) (**concile oecuménique de Trente**) الذي ذيل أعماله بقوانين تشجب وتلعن الأطروحات والأفكار المخالفة للعقيدة التي أقرها المجمع، وعمق بذلك شروخا وانقسامات ما زالت تعاني منها الكنيسة إلى اليوم.

والمطلع على تطور العقل المسيحي الكنسي وفكره وثقافته، والدارس لنتاج الكرسي "الرسولي" الذي يجسد بنسبة كبيرة آلية وإنتاج ذلك العقل، يدرك أن الرسالة الدائرية البابوية الصادرة عن البابا بيبا التاسع "كوانتا كورا (بأي قدر)" (**Cura Quanta**)، والتي تضم ضمن ملحقها السيلايوس (المدونة)، تجد أصولها أساسا في الرسالة البابوية الصادرة عن البابا غريغوار السادس

عشر (XVI Grégoire) والمعنونة "ميراري فوس" (Vos Mirari) بتاريخ ١٥ أغسطس ١٨٣٢، والتي قصد منها البابا المذكور أساساً إسكات الكاتب المسبب يحيى "لاموني" (Lamennais) وجماعته، ومنع مجلته "المستقبل" (L'avenir) ذات الخط التحريري والتأثير القوي في الأوساط الدينية^(٩)، والتي ساهمت في نشر أفكار ليبرالية تتلاقى مع الفكر الحدائثي الناشئ، والشديد الارتباط بنشاط المؤسسات العلمانية، والماسونية أساساً.

ومساهمة منا في التعريف بجذور الفكر العلماني الغربي، والذي نراه إنتاجاً مسيحياً خالصاً في العديد من مكوناته، مع مساهمة يهودية ملموسة - لكن محدودة من حيث التأثير، وإن كانت قوية من حيث التنظير والتأثير - سنعمد إلى دراسة هذه اللائحة (السيلابوس) والتي ارتأينا أن نسميها "المدونة البابوية للمحظور من الفكر والكلام"، لأنها بالفعل قامت بتدوين مجموعة من المقولات كما قلنا يحرم على المسيحي الإيمان بها، أو اعتقاد إمكانية صدقها وصلاحها. وطبعاً حين نقول البابوية، فإننا نقصد أنها صادرة عن أعلى سلطة كنسية كاثوليكية، وأنها تعني الكاثوليك بالذات قبل غيرهم، وهم الطائفة الكبرى ضمن المجتمع المسيحي.

لكن قبل أن نقوم بعرض نص المدونة، سنقدم تعريفاً لشخصية البابا بيا التاسع (Pie IX)، مع إشارة لدوافع إصداره لتلك المدونة، وذكر نبذة عن الرسالة التوجيهية "كوانتا كورا" (بأي قدر) (Quanta Cura) التي صدر نص المدونة ملحقاً بها.

تعريف بالبابا بيا التاسع

لن نطيل الحديث حول حياة البابا بيا التاسع، ولا عن مساره الثقافي والديني، ولكن باختصار شديد نشير إلى أن الاسم الأصلي للبابا بيا التاسع هو "جيوفاني ماري ماستاي فيريتي" Giovanni Maria MASTAI-FERRETI (١٧٩٢-١٨٧٨) كان أطول من عمر على كرسي البابوية (٣٢ عاماً تقريباً)، وعاصر عهد الثورات الليبرالية وانطلاق الفكر

(٩) انظر بحثاً للراهب برنارد لوسيان (Abbé Bernard Lucien) حول: "دراسات عن الحرية الدينية في العقيدة الكاثوليكية" (Etudes sur la liberté catholique religieuse dans la doctrine)، نشر دار "أقوي مائة في العقيدة" (Ed. Forts dans la Foi)، نوفمبر ١٩٩٠.

الشيوعي وتآلق الفكر الحدائي والعلماني، وتميز إضافة لذلك لدى خبراء تاريخ الكنيسة بأذنه صاحب المشكلات الأربع:

١. مواجهة الحداثة: وحين يذكر عداؤه ومواجهته لتياراتها يستند المنتقدون له أساسا على نص المدونة التي نحن بصدد دراستها.

٢. عداؤه لليهود: حيث ينسب له - وهذا أمر يحتاج إلى دراسة تاريخية معمقة للتأكد من صحته، لكن الكثير من المراجع التاريخية تشير إليه - أن الكنيسة قد عمدت في عهده إلى تنصير اليهود قسرا. وتستند جل التهم من هذا الصنف الموجهة إليه على حادثة تنصير الطفل بل مورتارا (**Mortara**) سنة ١٨٥٨، حيث تقول المصادر التاريخية - غير الكنسية طبعا - أن رضيعا يهوديا لا يربو عمره عن السنة والنصف أصيب بمرض خطير، فعمد سرا حسب طقس الكنيسة الكاثوليكية، ثم سحب قسرا من عائلته ليتلقى تعليما مسيحيا. وهذا الطفل أصبح بعد رهاها واعتبره البابا ابنه بالتبني.

وتشير تلك المصادر التاريخية إلى أن هذا الأمر قد تم بالفعل، بل تنص على أن الراهب المذكور "إيدغاروا ليفي مورتارا" قد ظل على رهبانيته إلى أن توفي سنة ١٩٤٠.

٣. ابتكاره لعقيدة عصمة البابا: فقد عمد إلى الدعوة لعقد مجمع مسكوني "مجمع الفاتيكا الثاني الأول" ما بين ١٨٦٩ - ١٨٧٠ ليصمد العديد من القوانين، كما أن على رأسها الدستور **aeternus Pastor** المثير للجدل والمؤسس لعقيدة "عصمة البابا" بتاريخ ١٣ يوليو ١٨٧٠. ذلك أنه وضع حدا لكل تواق للرجوع إلى قرارات "مجمع قسطنطينة" (١٠).

(**constance**) بألمانيا. حول "النظريات الجمعية" (١١) (**Les théories conciliaires**) والتي قضت بأن تكون سلطة الجامع أعلى من سلطة البابا.

(١٠) مدينة ألمانية على الحدود مع سويسرا، توجد على نهر الرين، ومتاخمة لجبال الألب، لها تاريخ أوروبي عريق إذ كانت من قبل مدينة رومانية ومن ثم تسميتها باسم الإمبراطور قسطنطين، وكانت معبر الذهاب إلى الشرق، فعاشت عهدا تجارية زاهية، وهي اليوم منتجع سياحي مشهور ببحيرته التي تنقسمها سويسرا وألمانيا.

(١١) عقد هذا المجمع بمدينة قسطنطينة (**constance**) ما بين ١٤١٤ و ١٤١٨ ميلادية، وكان مما صدر عنه قانون **Sacrosancta** الخاص بالنظريات الجمعية الذي رفض الباباوات أن يصادقوا عليه إلى اليوم. والجدير بالذكر أن هذا المجمع يعتبر مادة غنية لدراسة

ولولا أن الجمع اضطر إلى التوقف لظروف أمنية بعيد صدور ذلك الدستور لكانت لائحة القوانين أشد وقعا على الفكر المسيحي الكاثوليكي مما عرفه التاريخ. بل نقول لو أن الكنيسة كانت بالفعل مؤمنة بالديموقراطية والحرية لألغت دستور البابا بيا التاسع في مجمعه الأخير (مجمع الفاتيكان الثاني) وأعدت الاعتبار لعلو سلطة المجمع المسكونية كما فعلت مع المدونة/السيلابوس، ولكن لكرسي السلطة حلاوته وجاذبيته.

وبالمناسبة - وحتى ندرك الحيرة الفكرية التي كانت سائدة في الوسط الكنسي الرسمي - فإن ذلك الدستور قد صوتت عليه الأغلبية حيث وافق عليه ٥٥٣ أسقف وراهب من الحاضرين ضد ٢

"الانقلابات السياسية في أجهزة السلطة الدينية"، لأن المجمع لم يبتكر النظريات من فراغ، وإنما ما أرغم اثنين من الباباوات على الاستقالة، وأطاح بثالث، وعين رابعا.

فقد أرغم المجمع على الاستقالة كلا من البابا غريغوار الثاني عشر (Grégoire XII) والبابا المضاد **l'antipape** (كما تسميه الكنيسة) يوحنا الثالث والعشرون (Jean XXII) حيث كان يتنازع على الكرسي البابوي أكثر من واحد حسب النفوذ السياسي (والذي جاء البابا المعاصر الداعي لمجمع الفاتيكان الثاني والمحجوب لدى الليبراليين واليهود خاصة، فعمد إلى التسمي بنفس الاسم كي يلغي أحقية ذلك البابا المضاد في ادعاء البابوية ولو بالاسم). كما أطاح ذلك المجمع بالبابا بنوا الثالث عشر (Benoît XIII)، وعين البابا مارتن الخامس (Martin V). ولذلك يرفض الباباوات منذ ذلك التاريخ وإلى اليوم أن يصادقوا - بحكم احتكارهم لمنصب أسقف روما - على قانون النظريات الجمعية لخطورته على منصبهم وبقائهم في السلطة.

ورغم أنني أتعمد الإيجاز حتى لا أطيل، فإنني لا أرى بأسا من الإشارة إلى أن من بلايا هذا المجمع حكمه بالإعدام على الراهب جان هوس (Jean Hus ١٤١٥-١٣٧١)، عميد جامعة براغ، وقائد ثورة الإصلاح الديني والفكري في تلك الحقبة من التاريخ، فلقد أزعجت كتاباته وأفكاره الكنيسة، وبعد أن ضاقت منه أحكمت قبضها عبر تدخلات ومناورات شتى لسجنه ثم محاكمته. وبعد سجنه تمت حين انعقاد المجمع محاولة تخليه عن ثلاثين فكرة من أفكاره ليحول إعدامه إلى سجن مؤبد، فرفض، فقرر المجمع إعدامه ليعدم في نفس اليوم (٦ يوليو ١٤١٥) حرقا بالحطب أمام الملأ، ورمي رماده في نهر الرين. نذكر هذا لنقول أن الكنيسة لم تكن تلعن فقط، وإنما كانت لاستبدادها الخطير تعمد إلى إعدام المخالف لها بالحرق على الحطب تنكيلا له ودرس ما لغيره أمام أعين الناس.

فقط، لكن المثير للانتباه أن الوفد الفرنسي المكون من قرابة الخمسين أسقف، غادر روم ما قبل ذلك التاريخ بيوم حتى لا يخرج البابا في عدم الموافقة على مقترحه الخطير.

٤. اختلاقه لعقيدة "الطاهرة والعديمة الذنوب مريم" (**dogme de l'Immaculée conception**) سنة ١٨٥٤، وهي عقيدة كان فكرها سائدا قبل البابا بيا التاسع، لكنه يعتبر أول من سنّها كقانون من صلب العقيدة الكاثوليكية، وأقام احتفالات مشهودة لذلك.

أسس هذه العقيدة المستحدثة تترية العذراء مريم عن تهمّة الخطيئة الأولى التي قام بها آدم وحواء كما هي مفصلة في كتب العقيدة النصرانية. فهذا الأصل من العقيدة النصرانية المتعلق بشمول الخطيئة الأولى لكافة البشر، وسريان إثمها في عقب آدم وحواء، سمح لأصول أخرى من تلك العقيدة أن تتمنّج وتتعلّقن لتبرير خلاص وفداء المسيح "الإله الإبن" للبشرية.

إلا أن اعتبار السيدة مريم استثناء من التعميم الذي ينص عليه ذلك الأصل قد أوجد عقيدة أخرى تكاد تنطلق من التثليث إلى التريبيع، علما بأن إضافة العصمة على البابا قد جعل عقيدة النصرانية في طبيعتها الكاثوليكية تميل من حيث المرجعية والتقديس إلى نوع من التخميس في العقيدة الكاثوليكية (الله، المسيح، الروح القدس، مريم، البابا)، علما أن عديد من القراء المسيحيين سيرون - من وجهة نظرهم - أنني أغالي في وصفهم بأصحاب تخميس، كيف وهم يرون أنهم موحدون، توحيدا يتجلى في تثليث!

هذه العقيدة المستجددة كرسّت القطيعة مع البروتستانت، وجعلت الكنيسة في تناقض صارخ بين عموم الخطيئة الأولى على كافة البشر، والاستثناء الذي خصته للعذراء مريم.

ويشهد المؤرخون أن عهد البابا بيا التاسع هو الذي جعل من رد الفعل الكاثوليكي تجاه الثورة الفرنسية منهجا رسميا للكنيسة، واعتبر ما صدر من الدراسات والأبحاث والمقالات في هذا الشأن تراثا رسميا للإدارة الكنسية، مع عداوة واضح وصارخ لمذهب البروتستانت، واعتبارهم الأصل في بلايا زمانه من اشتراكية وشيوعية وعلمانية وماسونية.

تعريف بالرسالة البابوية

كوانتا كورا (بأي قدر) (Quanta Cura)

لن نتطرق في هذا المقال المختصر إلى مدلول كلمة "رسالة دائرية" (encyclique) في القاموس الديني المسيحي، ولا إلى الأصول التي رجعت إليها الرسالة التي نحن بصددنا من رسائل سابقة لبابوات الكنيسة وتوجيهاتهم وخطبهم ولعناتهم للأفكار والآراء المخالفة لروحهم^(١٢)، ولا إلى العلاقة الوطيدة كما ذكرنا بينها وبين الرسالة التوجيهية للبابا ماغريغوار السادس عشر (Grégoire XVI) والمعنونة "ميراري فوس" (Mirari Vos) بتاريخ ١٥ أغسطس ١٨٣٢م،^(١٣) مكتفين بالقول بأن هذه الرسالة البابوية التوجيهية قد مثلت قمة الدفاع عن الكنيسة الكاثوليكية في وجه الحداثة العلمانية، أو على الأعم في وجه الثورة الليبرالية ذات التبعة الحداثية، ومن ثم كان اهتمامنا بها وملحقتها.

فهي بثوبها التقليدي وتشديداتها السلطوية سمحت للثورة الليبرالية بأن تزدهر وتتسع داخل جمهور أتباع المسيحية من مسؤولين ومتدينين، بل حتى من داخل الهرم السلطوي نفسه، فهؤلاء جميعا قد استحسنوا في الغالب نقد تيارات الحداثة ومواجهتها للسلطة الدينية، ورضوا في داخل أنفسهم بكشفها صورا من جور واستبداد الكنيسة وفكرها المتحجر، بل رأوا في ذلك النقد المعقلن سندا لحركتهم الخافتة في وجه الفكر الكنسي السائد، والقائم عقبة في وجه التقدم، والرافض لكل قبول للرأي المخالف أو الحوار مع الآخر.

فليس عجبا أن يطفو على السطح نشاط مؤسسات ذات توجه عقدي مخالف للكنيسة الرسمية بشكل علني وبقوة بعد صدور تلك الرسالة وملحقتها، سواء أكان ماسونيا أو يهوديا أو علمانيا ما أو غير ذلك. فلم يكن الصهاينة مثلا ليعقدوا مؤتمرهم الأول في نهاية القرن التاسع عشر الميلادي وبكل حرية، لولا ضعف سلطة الكنيسة، واتساع مجال الحرية الدينية الذي أسهمت في انبثاقه الانتقادات العارمة لمضمون تلك الرسالة البابوية وملحقتها المزعج، وانزواء رجال الدين المتشددين إلى خطوط الدفاع، وانشغالهم بتبرئة الذات وتحسين الصورة، وامتناعهم عن كل مواجهة، بعد

(١٢) اكتفينا في هذا المقال بسرد لائحة القوانين والرسائل والخطابات البابوية التي استخلصت منها المقولات الأخطاء بنصها اللاتيني، دون تفصيل حول دوافع ومضامين كل مرجع.

(١٣) راجع بحث الراهب برنارد لوسيان (Abbé Bernard Lucien) حول: "دراسات عن الحرية الدينية في العقيدة الكاثوليكية" (Etudes sur la liberté religieuse dans la doctrine catholique)، مصدر سابق.

إشباع الجهات المناهضة لإدارة "الكرسي الرسولي" قدحا إلى حدود النيل من سلطان نفوذه ما وتقليص مجال تأثيرها، مما جعلها تتروى إلى دائرة الدفاع عن النفس، ساعية عبر محاولات شتى إلى التجديد في خطابها التقليدي لمنع تقلص الأنصار المتزايد، والذي ضاعف من أثره ضياع الأراضي والممتلكات البابوية، وتقلص النفوذ "العقاري" والفلاحي للكنيسة. فلو عزم منظمو ذلك المؤتمر إلى عقده قبل نصف قرن من تاريخه مثلا، لكان للكنيسة بالتأكيد رغم أزمتها موقف مناهض ومعاكس^(١٤).

فلقد سمح هذا الملحق برسوخ الأفكار التي أرادها مجموعة ووصفها بالضالة بسهولة تقنين المواقف الحدائية دستوريا، وترويح الأفكار والثقافات المؤيدة لها على نطاق واسع، مما اضطر الإدارة العليا للكنيسة أمام الانتقادات الموجهة لها من داخل صفوفها وخيرة أتباعها إلى عقد "مجمع الفاتيكا الأولى" (١٨٦٩-١٨٧٠) وإصدار قرار عصمة البابا، فزادت الطين بلة، ودفعت إلى توسيع مجالات الحرية الدينية، والظهور العلني، المؤسساتي والدستوري، لليبرالية المسيحية، مع نمو

(١٤) هناك طبعا عوامل أخرى دفعت لذلك، وعلى رأسها بدء الهجوم الاستعماري على الأراضي العربية والإسلامية، ونضج الفكر الصهيوني بعد أن استوى على سوقه، حيث تجلى زمانه وحضر رجاله، وتحوله إلى مشروع سياسي فكري استيطاني، لكن مناخ الحرية الدينية الذي تبلور بقوة بعد إصدار مدونة المحظور من الكلام والفكر البابوية، وقرار عصمة البابا الذي جاء بعدها، والتأييد الشعبي للانتقادات الموجهة للكرسي البابوي من داخل وخارج الكنيسة، والمكتسبات الدستورية التي حصلت عليها تيارات الحدائة، كل ذلك مكن من عقد ذلك المؤتمر وتيسير مناخ تنفيذ خطته السياسية والمؤسسية.

ونحن إذ نشير إلى ذلك، لا نعبر بتاتا عن التمني لو قامت الكنيسة بمنع المؤتمر، بل نشتم ما وصلت إليه أوروبا من التحرر والانفتاح الذي مهد لدخول الإسلام إليها من أبواب أخرى فيما بعد. أما المؤتمر الصهيوني فلا نرى له الأثر المزعوم الذي يدعيه بعض الدارسين لإنشاء إسرائيل، ولكن نرى أن الجسم العربي والإسلامي كان على حالة من الهوان - وما يزال - بحيث لا يحتاج معه إلى عميق تفكير سياسي، وكبير دهاء استراتيجي، سواء لتمزيقه أو اغتصاب أطراف منه. فحين يسري الدود في جسم متعفن، فالتنفسح لا يرجع لشراهة الدود الأبيض وحنكة الأسود، ولا إلى بزوغ الدود أصلا، وإنما إلى استمرار وجود العفن وغياب الحياة.

متصاعد للعلمانية، ونفوذ متزايد للأديان والملل الأخرى، وخاصة منها اليهودية التي كانت تعاني من الضيق والاضطهاد في أزمنة خالية.

بل لم تستطع تيارات الحداثة العلمانية - التي كسبت في ذلك الظرف العديد من المواقع السياسية والأرضية الدستورية - أن تضع قواعد الفصل بين الدين والدولة، وخاصة في الميادين التربوية والاجتماعية، إلا بفضل المناخ الثقافي النقدي الذي فجرته الرسالة البابوية وملحقها الاستبدادي، وقوة الردود التي كانت حولهما، حيث تمكنت من الدعاية السهلة لتحكيم العقل والمنطق لرفض مقتضياتهما، والتريث في الطاعة لكل توجيه ديني أو مدني من الكرسي الرسولي.

وغير خاف أن الفكر المسيحي التقليدي قد ظل منذ أن اقتبس تنظيم المجامع من المجالس الرومانية يفرض سلطته عبر إنزال لعناته على المخالفين في المجامع المحلية والمسكونية، وإقصاء معارضيها من الساحة، وسحب كل مترلة دينية عنهم، واتهامهم بسدنة الشياطين. ولقد ظل هذا النمط سائدا منذ بزوغ المسيحية التثليثية بشكل رسمي وجماعي في "مجمع نيقية" (concile de Nicée) سنة ٣٢٥ ميلادية وحتى عقد "مجمع الفاتيكان الأول".

واستفحل الأمر بعد انشقاق الكنيسة على أيدي الراهب الألماني الثائر "مارتن لوثر" Martin Luther (١٤٨٣-١٥٤٦) واللاهوتي الفرنسي "جان كلفان" Calvin Jean (١٥٠٩-١٥٦٤) ورفاقهما من البروتستانت، وخاصة بعد انعقاد المجمع المسكوني لتراتنت (١٥٤٥-١٥٦٥).

ولعل البابا ليون الثالث عشر في أواخر القرن التاسع عشر - والذي جاء بعد البابا بيا التاسع - هو أول من حاول الخروج عن هذا المألوف، سعيا لكسب بعض المواقع الاجتماعية والحلقة من الانتقادات الشعبية. ثم تجسدت الثورة على الموروث في "مجمع الفاتيكان الثاني" (١٩٦٢) حيث كان صدور البيان حول الحرية الدينية والبيان حول العلاقات مع غير المسيحيين بمثابة طلاق مع الفكر

(١٥) أعلن البابا يوحنا الثالث والعشرون عن نيته في عقد مجمع مسكوني يوم ٢٥ يناير ١٩٥٨ بعد شهور قليلة من جلوسه على الكرسي البابوي. وتم افتتاح المجمع بتاريخ ١١ أكتوبر ١٩٦٢، وختم أعماله بتاريخ ٨ ديسمبر ١٩٦٥.

المسيحي التقليدي، وإن كانت معظم دوافع صدور هذين البيانين هي من خارج الكنيسة، ونتيجة ضغوط وإكراهات لا علاقة لها بتطور الفكر المسيحي انسجاما مع المدون من العقيدة.

فكان طبيعيا أن تحتوي رسالة البابا بيا التاسع تنويها بالأسلاف، ولعنات للتيارات المعادية لفكرها، ووضع حدود صارمة تفرض على الواقع، يعد كل متجاوز لها داخل اللعنة الرسمية، ومؤهلا لأن يدون اسمه باللائحة السوداء. وبالفعل، تشير الفقرة الأولى من الرسالة التي نحن بصددنا بوضوح إلى الأهداف التي كانت سائدة في الفكر المسيحي البابوي، والمتمثلة في التقليد الشديد للماضي، واعتبار كل تجديد ضلالا وخروجا عن طريق الصواب، بل انحرافا عن عقيدة المسيحية كما أثبتتها الجماع المسكونية.

فلقد جاء في الفقرة الأولى من الرسالة:

"نعم، إن أسلافنا قد برهنوا على أنهم هم المدافعون والمنتقمون لديانة الكاثوليكية "العظيمة" وللحقيقة وللعدالة. فلقد كان همهم قبل كل شيء خلاص الأرواح، ولم تكن قلوبهم أحرص على شيء من اكتشاف وشجب - عبر رسالاتهم ودساتيرهم الحكيمة - كل الضلالات والأخطاء، والتي خلافا لعقيدتنا ودين الكنيسة الكاثوليكية، وخلافا لشرف الأخلاق والخصال الأبرار للبر، لم تفتر باستمرار تحدث العواصف الشديدة التي لطخت كلا من الكنيسة والمدنية".

ويلاحظ أن البابا قد بدأ مطلع رسالته بتمجيد الأسلاف الذين سبقوه في اعتلاء الكرسي البابوي، مشيدا بدقتهم وصرامتهم، وهو بذلك يريد أن يؤكد على أنه يسير على نهج أسلافه، والتمسك بمضامين الفكر المسيحي التقليدي في مواجهة مستجدات الواقع المعاصر، ومتطلباته واحتياجاته الثقافية والسياسية والفكرية والدينية، خاصة وأن الثورة الليبرالية كانت على أشدها بأوروبا، وأضحت بعد المواجهات الحادة مع البابا بيا التاسع في منتصف القرن التاسع عشر الميلادي - كما سنلمح لبعض ذلك في دوافع إصدار المدونة - عامة وشمولية في جميع الأمصار تقريبا عبر انتشارها في جميع القطاعات الأدبية والفكرية والسياسية والتربوية.

دوافع إصدار المدونة

يشعر القارئ الناقد للنص بأن جمع المدونة كان شيئا مفكرا فيه قبل تاريخ صدوره، لكن لم تكن الكنيسة متحمسة له على رغم كونها راغبة في صدور قانون بابوي يلزم الأتباع بالاستقامة على

الطاعة والاتباع، فهي عبر النص تخاطب أتباعها خاصة، حيث اتضح لها أن من ضمن فرق رجال الدين الخاضعين لسلطانها جمهور هام بدأت تستهويه فلسفة الحداثة، معتقدا صواب أفكاره، ومشاطرا لها الكثير من مواقفها.

ويلاحظ الناقد ذلك عبر تلمس العجلة التي أعد بها النص، ونظام ترتيب عناصره، وحصر المشرفين على إبراز بعض القضايا دون بعض. فأخر كتاب صدر حول هذه المدونة بمناسبة مباركة

الكنيسة للبابا بيا التاسع ورفعته لمرتبة القديس الصالح^(١٦)، يشير إلى أن النص أعد على عجل بل رغبة في تحقيق أهداف إعلامية بالأساس^(١٧).

لكن إصدار الكاتب إرنست رينان **Ernest Renan** (١٨٢٣-١٨٩٢) لكتابه "حياة المسيح" (**Vie de Jésus**) سنة ١٨٦٣، والذي لقي شهرة كبيرة بعد إصداره، كان حسب الخبراء والمؤرخين هو الدافع الأساس للإسراع بتحرير المدونة وتوزيعها على الأوساط كافة.

(١٦) تم ذلك بتاريخ ٣ سبتمبر ٢٠٠٠، وكانت المباركة له وللبابا يوحنا الثالث والعشرون الداعي للمجمع المسكوني الفاتيكاني الثاني، والمحبوب لدى اليهود والمسيحيين الحدائين. وهو أمر لم يخل من انتقادات قوية داخل التيارات والأحزاب والجمعيات الدينية والعلمانية على السواء، إذ رأى الكثيرون أنه لم يدرج الرجلان للمباركة في يوم واحد إلا لتغطية الأخير المنفذ والحداثي على استبداد الأول وطيشه. وكانت معظم تلك الانتقادات تحيل على التناقض التاريخي بين الرجلين في المنهج والممارسة، وامتد الانتقاد ليقارن بين ما قام به البابا الحالي يوحنا بولس الثاني نفسه من طلب للسماح عن ظلم واضطهاد الكنيسة لأتباع اليهودية، واعترافه بتجاوز الكنيسة في العصور الماضية قيم التسامح وعدم احترامها لحقوق الإنسان، وخاصة في رسالته بتاريخ ١٢ مارس ٢٠٠٠، وبين ما يقوم به من مباركات وتقديس لشخصيات مست بتلك القيم وأخلت بتلك الحقوق.

وكانت الانتقادات الأشد صوتاً تلك الصادرة عن المؤسسات والنوادي اليهودية والمسحيين المنضوين تحت شبكة "من أجل وجه آخر للكنيسة والمجتمع مع" (**Pour un autre visage d'Eglise et de Société**)، وهم في الغالب أتباع الراهب الفرنسي النائر غايو (**Gaillot**) والذي أقالته الكنيسة المركزية من منصبه سنة ١٩٩٥. كما صدر شيء مماثل عن بعض الشبكات الدولية التي تعبر عن التيار المسيحي المناهض لسلطة البابا مثل شبكة "نحن كنيسة حرة" (**Nous sommes Eglise**)، وشبكة "كنيسة حرة" (**Eglise de liberté**).

(١٧) راجع كتاب الراهب بول كريستوفر (**Paul Christopher**) والأسقف رولان مينيراث (**Roland Minerath**) بعنوان: "سيلابوس بيا التاسع"، نشره **Le Cerf**، سبتمبر ٢٠٠٠، باريس.

والرهبان. كيف وهو الكاتب الذي لقبه البابا بشاتم الإله ومنتقص الذات الإلهية الأوروبي (le européen blasphémateur).

وتحدثنا المراجع التاريخية الكنسية أنه كان للبابا بيا التاسع فعلا نية في أن يصدر السيلابوس م مع التوجيه سنة ١٨٥٤، والذي خصص للإعلان عن تأسيس "عقيدة الطهارة الكلية للعدراء مريم" (conception dogme de l'Immaculée)، إلا أنه كما يقول مؤيد مدو السيلابوس، لم يكن متجانسا البتة أن يوضع تحت "القدم العذري الذي يحطم كل الأخطاء" - وهم يعنون بذلك سيدتنا مريم عليها السلام - تلك اللائحة من الأخطاء والبدع المعاصرة.

بل وجدنا في الكتابات المعاصرة للفكر المسيحي احتجاج أولئك المؤيدين من المس يحيين الراديكاليين بتلك النية البابوية في النشر المبكر في وجه من ذهبوا من المؤرخين إلى القول بأن نشر اللائحة كان تحت وقع سلب الأراضي للسلطة الكنسية وتفتيت "الولايات البابوية"، وغيرها من الحوادث السياسية، بعيدا عن كل مقصد ديني، ليبرهن أولئك الراديكاليون على أن النشر كان نتيجة تفكير عميق وإعداد طويل لخبراء الكنيسة برئاسة الكرسي البابوي.

ولا شك أن الأحداث التاريخية تؤكد أن النية كانت بالفعل لدى البابا في إصدار المدونة سنة ١٨٥٤، ذلك أن مواجهة الفكر الليبرالي والحداثي بدأت تطفو على السطح بحدة، مما تغلغلت الأزمات السياسية والحروب الطاحنة التي سمرت لظاها في إيطاليا والدول المجاورة لها. ففي ٢٩ أبريل ١٨٤٨ أعلن البابا أنه لا يمكنه إعلان الحرب على دولة المجر الكاثوليكية، مما يوحى ضمنا أنه يشجب التحركات التي يقوم بها الملك "شارل آلبيير" ملك بيمونت (roi du Piémont)^(١٨). فكانت ردود الفعل أن اغتيل رئيس الحكومة بالفاتيكان الراهب "باليغرينو

(١٨) تقع منطقة بيمونت Piémont في الشمال الغربي لإيطاليا، سبق لنابليون أن ضم جزءا منها سنة ١٨٠٢ إلى فرنسا بناء على استفتاء أجري سنة ١٧٩٩، مما ألب عليه عديدا من الدول الأوروبية التي رأت في ذلك نوعا من الهيمنة التوسعية لفرنسا، علما أنه في سنة ١٨٦٠، شكرك ملك بيمونت نابليون الثالث على مسانده في حربه على المجر بأن سلمه منطقتي نيس وسافوا. في إيطاليا كانت مقسمة إلى مملكات، منها مملكة نابلس (Naples) على البحر المتوسط، والممالك البابوية التي كانت أوسع من دولة الفاتيكان الحالية بكثير، ومملكة بيمونت في الشمال

روصي" (Rossi Pallegriano) في ١٥ نوفمبر من نفس السنة، مما اضطر البابا إلى أن يغادر روما متخفياً في الأسبوع الموالي خوفاً على نفسه إلى مدينة جايت (Gaète) (مدينة بالجنوب الإيطالي)، وهكذا أعلن عن نهاية الحكم السياسي والمدني بروم ما بتاريخ ٩ فبراير ١٨٤٩.

أما من باريس، فقد انطلق الانفجار الثوري الماسوني سنة ١٨٤٨ ليعم كافة أقطار أوروبا، وصدر كذلك في نفس السنة البيان الشيوعي، لتتجسد الأفكار الناتجة عندهما في شكل جمعيات ومؤسسات ذات نفوذ في مجال الإعلام وأندية الثقافة والفكر في أقل من خمس سنوات.

ومما يقوي الشهادة بذلك أيضاً أنه في تلك السنة (١٨٥٤) ظهرت ببعض البلدان الأوروبية جمعيات ومؤسسات ترى أن مراسيم الدفن يمكن أن تكون مدنية، حيث سرى بين الناس نوع من الفكر يعتبر استدعاء راهب حين الموت تخلفاً، وتسليماً للكنيسة بأن لها سلطة على الآخرة؛ كما ساعد على نمو هذا الفكر موقف الكنيسة المتمثل في رفض دفن موتى من تعددهم من أعدائها في المقابر المسيحية، والتي ترى تربتها مقدسة ومترهة عن احتواء رميم المفكرين الأحرار.

فمثلاً نجد المفكر الماسوني "بيمار - تيدودور فرهايجن" (Pierre-Théodore Verhaegen) (١٧٩٦ - ١٨٦٢) مؤسس الجامعة الحرة بروكسل معقل العقول الماسوني، والأستاذ الأكبر للمحفل الماسوني البلجيكي من سنة ١٨٥٤ إلى ١٨٦٢ (بل هو الذي ألقى القرار ١٣٥ من قانون المحفل الذي كان يمنع مناقشة الشأن الديني البلجيكي حيث اعتبره مارا من تاريخ إلقائه يوم ٢١ أكتوبر ١٨٥٤، أصبح انتقاد الماسونية للكنيسة صريحاً وقوياً)، يعلن بتاريخ ١٠ ديسمبر ١٨٦٢ أنه يطالب بمراسيم دفن مدنية رغم عدم رضا عائلته المتدينة. وإعلانه هذا شجع فكرة "الموت المدني"، خاصة وأن طلبه صادر عن شخصية، ماسونية نعم، لكنها لم تلبث تنادي جهاراً بمسيحيتها، حيث نجد هذا الأستاذ يعلن سنة ١٨٥٢م في البرلمان البلجيكي

الغربي. فكان الشعب في مناطق النفوذ البابوي يطالبون بالإصلاح السياسي والمزيد من الحريات، حيث لبى البابا بي التاسع جانباً منها على خلاف سلفه غريغوار السادس عشر، إلا أن الحروب الثنائية الأوروبية، والأزمات الداخلية أضعفت شوكته. وفي سنة ١٨٦١ أعلن ملك بيمونت "فيكتور إيمانويل" Victor-Emmanuel ملكاً على إيطاليا.

الذي كان رئيسه مراراً: "إنني مسيحي، وأعلنها بكل قوة". وتم تحقيق رغبة هذه الشخصية في يوم مشهود في التاريخ البلجيكي (الماسوني) بتاريخ ٧ مارس ١٨٦٣م^(١٩).

من الـمدوابع كذلك انعقد مؤتمر ميونخ (Munich) في ألمانيا تحت إشراف "دولانجر" (Doellinger) في سبتمبر ١٨٦٣، إذ وجه البابا رسالة إلى المؤتمرين عبر كمبر أساقفة ميونخ ينبههم فيها - بعدما بلغت الأفكار التحررية التي دعي لها المؤتمر نوع الخطأ المبتعد للكنيسة الذي عبر عنه بعض المدعوين - إلى ضرورة خضوع المؤمنين لتعاليم وتوجيهات السلطة الدينية.

ومنها كذلك انعقاد مؤتمر "مالين" (Malines) بلجيكا ما بين ١٨ و ٢٢ أبريل ١٨٦٣م بدعوة من الكاثوليك البلجيكيين، حيث خُصصت باب المفسر مونتالومبير (Montalembert) وتناول الكلمة مرتين، بخطاب تحريري لم تكن لتقبله حينذاك سلطة الكنيسة، حيث طالب بفصل السلطة الدينية عن المدنية.

ومن الأمور التي دفعت البابا كذلك إلى إصدار لائحته، ما بدأ يشاهده التعليم من جرأة لأستاذة الفكر الحر والمعادي للكنيسة على طرح الأفكار داخل الجامعات والوسط الطلابي، فمثلاً في مدينة "غاند" (Gand) و"بروج" (Bruges) البلجيكيتين، تحرك القساوسة سنة ١٨٥٦ ضد أستاذين جامعيين ينكران ألوهية المسيح، ويطالبان الكنيسة بالعمد إلى التحديث والتطوير، وطالبوا بوضع حد لمثل هذا التعليم الإلحادي.

هذا فضلاً عن التهديد الشخصي الذي أحس به البابا من جراء توقيع اتفاقية بين نابوليون الثالث وملك بيمونت "فيكتور إيمانويل" Victor-Emmanuel في ١٥ سبتمبر ١٨٦٤ على أن تسحب فرنسا قواتها الحامية للبابا على مدى سنتين، مما جعل البابا يعجل بإصدار ما كان يؤجله احتراماً وتقديراً للحماية التي كانت موفرة له.

(١٩) - "L'intelligentsia Européenne en mutation ١٨٥٠- conséquences", ١٨٧٥: Darwin, le Syllabus et leurs Problèmes d'histoire des religions, Université Libre Bruxelles, ٩/١٩٩٨, p: ٧٠ de

كما أننا نلمس من نصوص المدونة أن من بين دوافع إصدارها ما يلي:

- ارتفاع السقف المعرفي لدى الفرد الأوروبي منذ احتكاكه بالفكر الأندلسي، وتشجيعه بالفكر الثوري الفرنسي، وتدني معدلات الأمية في وسطه الاجتماعي منذ ١٨٣٠، وتمتعه بشمار الصناعة المطبعية التي مكنت من رواج الدراسات والكتب والصحف والمجلات على مستوى شعبي ودولي، فلم يعد مقتنعا بالخطاب الديني التقليدي المناهض للتطور، ومهيئا من جراء ذلك لاستيعاب الخطاب الحدائثي والتمرد على السلطة الكنسية، وهذا ما يشير إليه الفصل الأول والثاني في ذمهما ضمينا للفلسفة والعقلانية والفكر الحر.

- رغبة المواطن الأوروبي في الارتقاء إلى مستويات رغيدة من العيش، ودرجات عالية من الحرية السياسية والفكرية والدينية، وخوف الإدارة الكنسية من انتشار المذهب البروتستانتي، أو الرد الجماعية للأوروبيين عبر اعتناق ديانات أخرى غير المسيحية الكاثوليكية، حيث رأت الكنيسة أن عليها كسب الناس عبر الانتقاص من معارضيها وإلزام الأتباع بعدم الإيمان بأفكار تؤدي حتما إلى غلبة الخصم وإضعاف سلطتها التقليدية، وهذا ما تشير إليه أساسا الفصول الثالث والرابع والسادس والعاشر.

- انتشار الزواج المدني بالوسط الأوروبي، وهذا ما يشير إليه بوضوح الفصل الثامن.

- ضعف الحنكة السياسية والاستراتيجية للكنيسة، وفقدانها المزيد من السلطة السياسية أمام زحف المجتمع المدني، وهو ما يشير إليه الفصلان الخامس والسادس.

فمما يذكره الراهب الراديكالي "جاك بلونكارد" (Jacques Ploncard d'Assac) في محاضرته^(٢٠) حول السيلايوس بتاريخ ٢ سبتمبر ١٩٨٤م، أن المؤرخ أذريمان

(٢٠) "النشرة الأدبية المضادة للثورة: قراءة وتراث" (littéraire Bulletin)

(contre-révolutionnaire: Lecture et Tradition)، العدد

١٠٩، سبتمبر - أكتوبر ١٩٨٤، والمخصص للبابا بيا التاسع ومدونته، ص ٥.

دانسييت (Dansette Adrien)^(٢١)، أشار في موسوعته "التاريخ الديني لفرنسا المعاصرة . . . مرة" (**la France Histoire religieuse de contemporaine**) بأن الأخطاء التي أشيع بضرورة شجبتها ولعنها من طرف الكنيسة هي:

- علمانية الدولة.
 - حرية الضمير وحرية المعتقد.
 - حرية الإعلام.
 - سيادة الشعب.
 - حق المجتمع المدني في الاهتمام والانشغال بالقضايا التي تهم الدين.
- لكن الأستاذ المحاضر يعترف أن الرسالة وملحقها إن كانا لم يضيفا شيئاً فيما يخص موقف الكنيسة التقليدي، فإنهما سمحا بتقديم تلك الأخطاء في شكل صارم مفعم بالتحدي.

تاريخ تحرير المدونة

تجمع الدراسات التاريخية على أن فكرة إصدار مدونة للأخطاء المعاصرة صدرت سنة ١٨٤٩ عن الكاردينال أسقف مدينة "بيروز" (**Pérouse**) جيواش نينو بيتشي (١٨١٠م - ١٩٠٣م) (**Gioacchino Pecci**)، والذي خلف البابا بيانا التاسع على كرسي البابوية ولقب بالبابا ليون الثالث عشر، وذلك إبان انعقاد المجمع الإقليمي لمدينة "سبوليت" (**Spolète**)، حيث ورد فيه تقريره ما يلي:

"ولنطلب حالاً من أبينا المقدس حضرة البابا أن يمدنا بدستور يحدد مختلف الأخطاء المتعلقة بالكنيسة والسلطة الملكية، ليضع عليها طابع الرقابة اللاهوتية المرادة، وليعلنها في الأشكال المعتادة. ورغم أن نفس هذه الأخطاء قد تم شجبتها من طرف الكنيسة بشكل منفرد، فإن المجمع

"Religieuse de la France Histoire" (٢١) °Contemporaine". Tome I: de la Révolution à la III^e république. Tome II: Sous la III^e République, Flammarion ١٩٤٨-١٩٥١, Paris

المقدس يتبين له أنه من المنفعة الكبرى لخلص المخلصين أن تقدم تلك الأخطاء في لائحة وفي الأشكال التي تظهر بها اليوم، مع إنزال أقسى الحكم في حقها" (٢٢).

وفي سنة ١٨٥٢، طلب البابا من الكاردينال فورناري (**Fornari cardinal**) أن يقدّم يوم بالاتصال بالأساقفة وكبار المثقفين الكاثوليك لدراسة الحالة الفكرية للمجتمع المعاصر في ما يخص معظم الأخطاء والضلالات السائدة فيه بالنسبة للعقيدة، ونقطة التقائه مع علوم الآداب والسياسة والاجتماع. فبادر الكاردينال إلى إرسال رسالة في هذا الصدد لطائفة من أساقفة الأساقفة والمفكرين، ألحقها بلائحة تضم ٢٨ خطأ من النوع الذي يراد جمعه وحصره.

ولم تصدر اللائحة في شكلها النهائي إلا بعد اثني عشر سنة من هذه البداية الفعلية، واختلفت الأقوال بين من يرى أن تلك المدة الطويلة كانت دلالة على عمق التفكير والتداول الكبير الذي تم في هذا الشأن، وبين من يرى فيها التوقف والتراجع المرحلي الذي انتاب الكنيسة حين عزمها على إصدار هذا المشروع، وأن هناك معارضة واجهت النص ومنعت من السرعة من إصداره، لينتهوا إلى أن شكل عرضه وتسلسل فقراته دال على الاستعجال في إخراج شيء تم الاستغناء عنه في مرحلة ما، ثم دعت الظروف المستجدة إبرازه ونشره.

لكن وإلى اليوم، لم يكشف الفاتيكان - رغم مرور قرابة القرن ونصف على هذا المشروع - عن أسرار ودوافعه الحقيقية، كما لم يسمح لأحد بأن يطلع على وثائقه، فيعرف ما هي الأجوبة التي تلقاها الكاردينال فورناري، وما هي الاقتراحات التي أخذ بها، وكيف كانت ردود فعل أهل الفكر والثقافة الذين تم الاتصال بهم. فكل ما قيل حول هذا الموضوع هو مجرد مقاربات لا تستند إلى أرشيف ووثائق، وكيف السبيل لها وهي ما تزال إلى اليوم في طي الكتمان.

نص المدونة

(٢٢) راجع الدراسة التي قام بها القس لويس بريجي (**L. Brigué**) (١٩٥٩-١٩٠٠)، والمنشورة ضمن موسوعة اللاهوت الكاثوليكي المرجعية (**de la Dictionnaire Théologie Catholique**)، المجلد الرابع عشر، باريس، ١٩٤١، عمود ٢٨٧٧.

ضمنيا، مادامت المدونة تسعى لحصر الأخطاء والضلالات الكبرى التي لا يجوز الإيمان بمحتواها أو إضفاء نوع من الحقيقة على مضمونها، فإني أدعو القارئ إلى أن يعتبر بأن كل مقولة أو فكرة ينبغي أن تقرأ وكأنها مسبوقه بعبارة: "إنه لمن الضلال الاعتقاد بأنه..."، وهو ما رأيت الطبعات الحديثة للمدونة تنص عليه.

الفصل الأول

وحدة الوجود والفلسفة الطبيعية والعقلانية المطلقة

١. لا يوجد أي مخلوق إلهي أعلى، كامل في حكمته، وفي نبوءته، بحيث يكون متميزا عن عالمية الأشياء، والله مطابق لطبيعة الأشياء، ومن ثم فهو خاضع للتغيير. فالله بحكم ذلك هو الموجد في الإنسان وفي العالم، وكافة المخلوقات آلهة، ولها المادة ذاتها التي لله، وهكذا فالله هو نفس وذات الشيء مع العالم، ونتيجة لذلك، فالروح هي نفس الشيء مع المادة، والحاجة مع الحرية، والحق مع الباطل، والخير مع الشر، والعدل مع الجور.
٢. يجب إنكار كل فعل لله على الناس وعلى العالم.
٣. العقل الإنساني، المستقل كليا عن الله، هو الحكم الوحيد بين الحقيقة والكذب، والخير والشر. بل هو قانون الإنسان، ويكفي بقواه الطبيعية لجلب الخير للناس وللشعب.
٤. كل حقائق الدين نابعة من القوة الفطرية للعقل الإنساني، ومن ثم فالعقل هو القانون الأسمى الذي من خلاله يستطيع ويجب على الإنسان أن يدرك المعرفة وجميع الحقائق من كل نوع.
٥. إن الوحي الإلهي ناقص، ومن ثم فهو خاضع لتطور مستمر وغير محدود يستجيب لنقد العقل الإنساني.
٦. إن الإيمان بالمسيح معارض للعقل الإنساني، والوحي الإلهي ليس فقط غير مفيد، ولكنه فوق ذلك، عائق في وجه كمال الإنسان.
٧. إن النبوءات والمعجزات الواردة والمقصودة في الكتب المقدسة وأسرار الإيمان المسيحي هي خلاصة للتحقيقات الفلسفية، وفي كتب العهد القديم والجديد اختراعات أسطورية، بل المسيحية نفسها خيال أسطوري.

الفصل الثاني

العقلانية المعتدلة

٨. بما أن العقل الإنساني مساو للدين نفسه، فإن علوم اللاهوت يجب أن تعالج بنفس الطريقة التي تعالج بها العلوم الفلسفية.
٩. كل عقائد الدين المسيحي بدون استثناء هي نتاج علم الطبيعة أو الفلسفة، والعقل الإنساني - بالثقافة المحصلة تاريخيا وحدها - يمكنه انطلاقا من مبادئه وقواه الطبيعية، أن يصل إلى المعرفة الحقة لكافة العقائد - حتى الغامضة منها - ويكفي فقط أن تعرض هذه العقائد على العقل الإنساني نفسه كموضوع.
١٠. بما أن الفيلسوف شيء آخر، وشيء آخر كذلك الفلسفة، فإن من حق الفيلسوف وواجبه أن يخضع لسلطة اعترف هو نفسه أنها الحق، لكن الفلسفة لا يمكنها ولا يجوز لها أن تدعن لأي سلطة.
١١. الكنيسة ليس عليها فقط أن تمتنع - وفي كل الأحوال - عن مصادرة الفلسفة، بل عليها ما أن تتسامح مع أخطاء الفلسفة، وتترك لها المجال لتقوم بتصحيح ذاتها بنفسها.
١٢. إن مراسيم الكرسي الرسولي والتجمعات الرومانية والإدارات الدينية بالفاتيكا ان تعرفوا بل التقدم الحر للعلم.
١٣. إن المنهج والمبادئ التي عبرها صاغ دكاترة المدارس والفقهاء علم اللاهوت لم تعد مناسبة كلية لحاجيات زمننا ولتقدم العلوم.
١٤. يجب أن نهتم بالفلسفة دون أي اعتبار للوحي الخارق.

يشير النص الأصلي للمدونة هنا إلى الملاحظة الآتية:

ترجع أخطاء أنطوان غنتير (Antoine Günther) في معظمها لمنظومة العقلانية، والتي تم لعنها في رسالة "الكاردينال جنثليق" (٢٣) لكولونيا بعنوان **tuam Eximiam** بتاريخ ١٥ يونيو ١٨٥٧، وكذلك في رسالة بطريق دوبريسلو **l'Evêque de Breslau** بعنوان **baud mediocri Dolore** بتاريخ ٣٠ أبريل ١٨٦٠.

الفصل الثالث

اللامبالاة

١٥. كل شخص حر في اعتناق وممارسة الديانة التي يرى في ضوء العقل أنها الحق.

(٢٣) درجة من درجات الإدارة الدينية المسيحية.

١٦. يمكن للناس أن يجدوا طريق الخلاص الأبدي ويحصلوا على هذا الخلاص عبر اعتناق أية ديانة.

١٧. مما يؤمل - على الأقل - من الخلاص الأبدي أن يصل إلى كافة الذين ليسوا مطلقاً مع الكنيسة الصحيحة للسيد المسيح.

١٨. البروتستانتية ليست إلا شكلاً آخر لنفس الدين المسيحي الصحيح، شكل يمكن أن نكون فيه محبوبين لله كما في الكنيسة الكاثوليكية.

الفصل الرابع

الاشتراكية - الشيوعية - الجمعيات السرية - الجمعيات الثوراتية - جمعيات رجال الدين

الأحرار

إن هذه الآفات قد تم مرارا استهجانها بألفاظ غليظة في:

- الرسالة الدائرية **pluribus Encyclique Qui** بتاريخ ٩ نوفمبر ١٨٤٦م.
- والخطاب الرسمي (الإرشادي) **Allocution quantisque Quibus** بتاريخ ٢٠ أبريل ١٨٤٩م.
- والرسالة الدائرية **Encyclique nobiscum et Nostis** بتاريخ ٨ ديسمبر ١٨٤٩م.
- والرسالة الدائرية **Encyclique Quanto conficiamur mærore** بتاريخ ١٠ أغسطس ١٨٦٣م.

الفصل الخامس

ضلالات حول الكنيسة وحقوقها

١٩. الكنيسة ليست مجتمعا صحيحا ومثاليا كامل الحرية، وليست لها حقوق خاصة ودائمة مخولة لها من طرف مؤسسها المقدس. بل من حق السلطة المدنية أن تحدد ما هي حقوق الكنيسة، وفي أي حدود يمكنها ممارسة تلك الحقوق.

٢٠. لا يمكن للسلطة الكنسية ممارسة نفوذها دون ترخيص وموافقة من السلطة المدنية.

٢١. ليس للكنيسة الحق في أن تحدد عقائديا أن ديانة الكنيسة الكاثوليكية هي وحدها الدين الحق.

٢٢. إن مسؤولية الأساتذة والكتاب الكاثوليك ليست مندرجة كلية إلا في المواد التي يحدها حكم الكنيسة المعصوم بكونها عقائد الإيمان التي على الجميع الإيمان بها.
٢٣. إن الأبحار الرومان (البابوات) والمجامع المسكونية قد تجاوزوا حدود سلطاتهم، وانتحلوا حقوق الأمراء، بل ضلوا في التعاريف المتعلقة بالإيمان والأخلاق.
٢٤. ليس للكنيسة الحق في استعمال القوة، وليست لها أي سلطة دنيوية لا مباشرة ولا غير مباشرة.
٢٥. إضافة إلى السلطة المتأصلة في الأسقفية (أي في الكنيسة)، هناك سلطة أخرى هي السلطة الدنيوية التي منحت إما بشكل واضح أو ضمناً من طرف السلطة المدنية، وبالتالي يمكن إلغاؤها بإرادة هذه السلطة المدنية.
٢٦. ليس للكنيسة الحق الطبيعي والشرعي في الاقتناء والامتلاك.
٢٧. يجب أن يعهد الوزراء المقدسون للكنيسة (الإدارات الدينية) والخبر الروماني (البابا) عن كل إدارة أو سيادة للشؤون الدنيوية.
٢٨. لا يسمح للأساقفة بأن ينشروا رسائل رسولية دون إذن من الحكومة.
٢٩. يعتبر كل عفو من طرف الخبر الروماني (البابا) لاغياً إذا لم يخضع لموافقة الحكومة المدنية.
٣٠. إن حصانة الكنيسة والشخصيات الكنسية تشتق أصولها من القانون المدني.
٣١. إن المنتدى أو المحكمة الكنسية للأحكام الدنيوية لرجال الدين، سواء على الصعيد المدني أو الجنائي، يلزم أن تلغى كلية، وحتى بدون استشارة الكرسى البابوي، ودون أي اعتبار لاحتجاجاته.
٣٢. إن الحصانة الشخصية التي تعفي رجال الدين من الخدمة العسكرية يمكن أن تلغى دون انتهاك للعدالة أو الحق الطبيعي، فالتقدم المدني يملئ هذا الإلغاء، خصوصاً في مجتمع مصاغ على نظام حكم أكثر تحرراً.
٣٣. ليس للسلطة القضائية الكنسية وحدها الحق الخاص والطبيعي في توجيه التعليم بالمؤسسات التعليمية اللاهوتية.
٣٤. إن عقيدة من يقارنون الخبر الروماني (البابا) بالأمير الحر الممارس لسلطته داخل الكنيسة العالمية عقيدة ترجع إلى القرون الوسطى.
٣٥. لا شيء يمنع عبر قرار من مجمع عام، أو برغبة من كل الشعوب، أن يتم تحييل الكرسى الرسولي من الخبر الروماني أو مدينة روما إلى خبر آخر ومدينة أخرى.

٣٦. إن تعريف المجتمع الوطني لا يقبل أي مناقشة، والإدارة المدنية يمكن أن تتمسك وتقف عند نتائجها.

٣٧. يمكن إنشاء كنائس وطنية غير خاضعة لسلطة الحبر الروماني ومعزولة كلية عنه.

٣٨. إن التصرفات الاعتبارية جدا للأحبار الرومان (الباباوات) دفعت إلى انقسام الكنيسة بين شرقية وغربية.

الفصل السادس

أخطاء حول المجتمع المدني سواء في ذاته أو في علاقاته مع الكنيسة

٣٩. الدولة هي الأصل، والمصدر لكافة القوانين، وتتمتع بقانون لا تحتويه أية حدود.

٤٠. إن عقيدة الكنيسة الكاثوليكية معاكسة لخير ومصالح المجتمع البشري.

٤١. إن السلطة المدنية، حتى لو كانت ممارسة من طرف حاكم كافر، لها قوة غير مباشرة مضادة للقضايا المقدسة، ومن ثم فليس لها فقط براءة اعتماد القوانين، بل كذلك حق استئنافها والتعسف فيها.

٤٢. في حالة تعرض القوانين الصادرة عن كل من السلطتين (المدنية والكنسية) فإن الترجيح هو للقانون المدني.

٤٣. للسلطة العلمانية الحق في إبطال وإلغاء المعاهدات الرسمية التي أبرمت مع الكرسي الرسولي وفق الحقوق المتعلقة بالحصانة الكنسية (الإيكليروسية) دون موافقة هذا الكرسي، بل على الرغم من احتجاجاته.

٤٤. يحق للسلطة المدنية التدخل في القضايا التي تتعلق بالدين والأخلاق والتوجه الروحي، ومن ثم فإنه يمكنها الحكم على الأوامر والتوجيهات الصادرة عن قساوسة الكنيسة تنفيذاً لمهامهم وطبقاً لما تمليه ضمائرهم، بل يمكنها كذلك البث في إدارة الطقوس الدينية والترتيبات الضرورية المتعلقة بها.

٤٥. إدارة المدارس العمومية التي تشرف على إعداد ناشئة بلد مسيحي باستثناء - وفي حد معين - المدارس الكنسية، يمكن ويجب أن تكون كلية من اختصاص السلطة المدنية ومخولة لها، بحيث لا يعترف لأي سلطة أخرى بالتدخل في مناهج المدارس وترتيب الدراسات ومنح الشهادات واختيار وإقرار تعيين الأساتذة.

٤٦. بل أكثر من ذلك، حتى في المدارس الكنسية، يكون المنهج الذي يلزم اتباعه في الدراسة خاضعاً لموافقة السلطة المدنية.

٤٧. إن التكوين الأفضل للمجتمع المدني يقتضي أن تكون المدارس العمومية، والتي هي مدارس مفتوحة في وجه كافة الأطفال من كل طبقات الشعب، وبصفة عامة كل المؤسسات العمومية الخاصة بتعليم الآداب والحرص على تربية جادة وتعليم أكثر نزاهة للشباب، مبعدة عن كل سلطة للكنيسة، وعن كل سيطرة أو تدخل من طرفها، وأن تخول إدارتها كلية لتقدير السلطة المدنية وسياستها وفق رغبات حكومتها، وفي الإطار السوي للآراء العامة للعصر.

٤٨. يمكن لبعض الكاثوليك التصديق على نظام لتربية الشباب بحيث يكون منفصلا عن العقيدة الكاثوليكية وعن سلطة الكنيسة، والذي يهدف فقط، - أو أساسا على الأقل - إلى معرفة الأشياء الطبيعية الخالصة، وأهداف الحياة الاجتماعية على وجه الأرض.

٤٩. يمكن للسلطة المدنية أن تمنع الاتصال الحر والأخوي بين الكرسي الرسولي والأساقفة والمخلصين.

٥٠. للسلطة العلمانية من تلقاء نفسها الحق في تمثيل الأساقفة، ويمكنها أن تجبرهم على أن يزاولوا مهامهم بالأبرشية حتى قبل أن يستلموا من الكرسي الرسولي تنصيبهم القانوني ورسائل تعيينهم الكنسية.

٥١. بل أبعد من ذلك، للحكومة العلمانية الحق في منع الأساقفة من ممارسة وظائفهم الرعوية، وليست ملزمة بالطاعة للكرسي الرسولي فيما يتعلق بتأسيس الأسقفيات وتعيين الأساقفة.

٥٢. يمكن للحكومة بمحض إرادتها أن تغير العمر المحدد من طرف الكنيسة لممارسة المهام الدينية سواء للنساء أو الرجال، وأن تلزم كافة المجموعات الدينية بأن لا تقبل أي شخص في عهودها الرسمية إلا برخصة منها.

٥٣. يلزم إلغاء القوانين التي تحمي ميثاق المجموعات الدينية وحقوقها ووظائفها، بل أكثر من ذلك، يمكن للحكومة المدنية أن تساند كل أولئك الذين يرغبون في التخلي عن الحالة الدينية التي اعتنقوها ومخالفة عهودهم الرسمية، وفي نفس الوقت، يمكنها (أي الحكومة المدنية) أن تحل كل هذه المجموعات الدينية، وكذلك الكنائس الجامعية، ومكاسبها البسيطة في حق الإشراف، وإخضاع ممتلكاتها ومداخلها لإدارة وقوة السلطة المدنية.

٥٤. إن الملوك والأمراء ليسوا معفون فقط من السلطة القضائية للكنيسة، ولكنهم أرفع من الكنيسة للحسم في الشؤون القضائية.

٥٥. يجب فصل الكنيسة عن الدولة، وفصل الدولة عن الكنيسة.

الفصل السابع

الأخطاء التي تتعلق بالأخلاق الطبيعية والمسيحية

٥٦. لا تحتاج القوانين القانونية الأخلاقية إلى مصادقة قديسة، وليس هناك حاجة على الإطلاق أن تطابق القوانين الإنسانية قانون الطبيعة، أو أن تتلقى من الله قوة النفوذ والوجوب.
٥٧. إن علوم الفلسفة والأخلاق، وكذلك القوانين المدنية، يمكن أن تسحب من سلطان السلطة الدينية والكنسية.
٥٨. لا ينبغي الاعتراف بقوات أخرى غير التي هي مستقرة في المادة، وكل منظومة أدب، وكل شرف، يلزم أن يرتكز على جمع وتنمية كل أنواع الغنى وإرضاء المتعة (تحقيق الشهوات).
٥٩. إن القانون يتمثل في الفعل المادي، والواجبات الإنسانية كلام فارغ، وكل الأفعال الإنسانية لها قوة القانون.
٦٠. ليست السلطة شيئاً إلا مجموع عدد القوات المادية.
٦١. إن المظلمة القائمة المكلفة بالنجاح لا تحدى في قداسة القانون.
٦٢. ينبغي أن يعلن ويحترم ما يدعى بمبدأ عدم التدخل.
٦٣. يسمح برفض طاعة الأمراء الشرعيين وكذلك الثورة عليهم.
٦٤. بقدر ما يكون انتهاك الميثاق الأقدس أكثر عاراً من أي عمل إجرامي ومحذوف للقانون الأبدى، ليس فقط لا ينبغي أن يلام على فعله، ولكن يعتبر مباحاً ومستحقاً للمدح والتأييد الكبيرين حين يكون ذلك في سبيل حب الوطن.

الفصل الثامن

أخطاء حول الزواج المسيحي

٦٥. لا يمكن الإقرار بأي حجة بأن المسيح قد رفع الزواج إلى مستوى كرامة الطقس الديني.
٦٦. إن الطقس الديني الخاص بالزواج ليس إلا شيئاً ملحقاً للعقد (عقد الزواج)، ويمكن أن يكون منفصلاً عنه، بل الطقس الديني نفسه ليس إلا مباركة دينية فحسب.
٦٧. انطلاقاً من الحق الطبيعي، فإن علاقة الزواج ليست مستحيلة الفسخ، بل في العديد من الحالات، فإن الطلاق بعينه يمكن أن يصدر عن السلطة المدنية.
٦٨. ليس للكنيسة الحق في أن تضع عوائق لاغية أو مانعة في وجه الزواج. ولكن هذا الحق هو للسلطة المدنية التي عليها أن تزيل كافة العوائق القائمة.
٦٩. إن الكنيسة على مر العصور قد وضعت عوائق وموانع لاغية للزواج، لا لحقها، ولكن استغلالاً منها لحق استعارته من السلطة المدنية.

٧٠. ٧٠. إن قوانين مجمع ترانت التي تدين من يتجاسر على إنكار حق الكنيسة في فرض المواعن اللاغية للزواج ليست تعبدية، ولا أن يفهم أنها ضمن حدود السلطة المستعارة (من السلطة المدنية).
المدينة).

٧١. إن قوانين مجمع ترانت ليست ملزمة بل قد تعتبر باطلة، إذا أقر القانون المدني شكلاً آخر من الزواج يمكن اتباعه، ويريد عبر هذا الشكل الجديد جعل الزواج صحيحاً.

٧٢. بونيفاس الثامن **Boniface VIII** كان أول من أعلن بأن وعد العفة الذي يُعلن حين ترسيم الرهبان يجعل الزواج عديماً.

٧٣. بقوة العقد المدني الخالص، يمكن لزواج حقيقي (صحيح) أن يتم من المسيحيين، ومن الخطأ الاعتقاد أن الزواج بين المسيحيين يلزم أن يكون دائماً عبر طقس ديني، أو أن يعتبر الزواج لاغياً دون هذا الطقس.

٧٤. تعود أسباب الزواج والخطبة بطبيعتها الخاصة إلى التشريع المدني.

يشير النص الأصلي للمدونة هنا إلى خطأين آخرين وهما:

- إلغاء عدم زواج الرهبان، أو ما يدعى في لغة الكنيسة بـ "العزوبة الكنسية".
- تفضيل حالة الزواج (بالنسبة لغير الرهبان) على حالة العزوبة (أو حالة البكارة كما تسببها الثقافة الدينية المسيحية).

هذان الخطآن مشار إلى شجبهما في الرسالة **Encyclique Qui pluribus** بتاريخ ٩ نوفمبر ١٨٤٦ بالنسبة للأول، والرسالة الراعية **Multiplices inter** بتاريخ ١٠ يونيو ١٨٥١ بالنسبة للثاني.

الفصل التاسع

أخطاء حول السلطة المدنية للحبر الروماني (الباب)

٧٥. إن أبناء الكنيسة المسيحية والكاثوليكية يناقشون فيما بينهم تجانس وتوافق الملكية الدينية والسلطة الروحية.

٧٦. إن إلغاء السيادة المدنية التي يملكها الحبر الروماني ستدفع إلى المزيد من الحرية والسيادة للكنيسة.

يشير النص الأصلي للمدونة هنا إلى الملاحظة الآتية:

إضافة إلى هذه الأخطاء المشار إليها بوضوح، هناك العديد من الضلالات شجبت بش كل غير مباشر من طرف العقيدة المعروضة والمساندة والتي على الكاثوليك جميعا التمسك بها بقية وة والمتعلقة "بالإمارة المدنية" للحبر الروماني.

هـ . هذه العقيدة . مدة مدروس . مدة بوضوح . روح في الخط . باب **Quibus Allocution** . تاريخ ٢٠ أبريل . مل ١٨٤٩ ، وفي الخط . باب **Si Allocution** . تاريخ ٢٠ ماي ١٨٥٠ ، والخط . باب "الرسالة" **Lettre** . تاريخ ٢٦ مارس ١٨٦٠ ، **Ecclesia apostolique Cum Catholica** بتاريخ ٢٦ مارس ١٨٦٠ ، والخطاب **Allocution Jamdudum cernimus** بتاريخ ٢٨ سبتمبر ١٨٦٠ ، والخط . باب **Allocution Novas** بتاريخ ١٨ سبتمبر ١٨٦١ ، والخطاب **quidem Allocution Maxima** بتاريخ ٩ يونيو ١٨٦٢ .

الفصل العاشر

أخطاء تتعلق بالليبرالية المعاصرة

٧٧ . في عصرنا، ليست هناك فائدة في أن تكون الديانة الكاثوليكية هي الديانة الوحيدة للدولة .
٧٨ . لذا لزم التنويه ببعض الدول ذات الاسم الكاثوليكي التي يسمح القانون فيها للأجانب الذين جاءوا للاستقرار بالبلد بأن يتمكنوا من الممارسة العلنية لطقوسهم الدينية الخاصة .
٧٩ . وبالفعل، فإنه من الخطأ الاعتقاد بأن الحرية المدنية لكل الممارسات الدينية، وأن الحق الكامل المخول للجميع بالإعلان بشكل مفتوح وعلني عن أي رأي وعن أي فكر، كل ذلك سيؤدي بسهولة إلى فساد الأخلاق والعقول، وأنه ينشر وباء اللامبالاة .
٨٠ . يمكن للحبر الروماني - بل يجب عليه - أن يتصالح ويتعامل بإسهام مع التقدم والليبرالية والحضارة المعاصرة .

من آثار المدونة

لقد تبين لنا من هذا العرض السريع أن تاريخ العلمانية شديد الارتباط بالمسيحية، ذلك أن الفكر العلماني ترعرع أساسا في إطار المناخ الديني للمسيحية، وخاصة من الجانب الكاثوليكي . فالمصطلح لم يتبلور للدلالة على تيار مناهض للتوجه الديني السائد إلا بعد سنة ١٨٤٢ ، حيث انتقل من دلالة الدينية على الشخص المعتنق للمسيحية - لكنه ليس من رجال الدين - إلى دلالة أوسع تشير إلى تيار يطالب بترغ الصفة الدينية عن المؤسسات .

فلقد ظل القرن التاسع عشر الميلادي قرن ثورات بامتياز، حيث استطاع فكر الثورة الفرنسية أن ينفرس إلى أن أصبح له اتباع كثيرون في الوسط الكنسي نفسه الذي ظل يعاديه حينئذ من الدهر (على الرغم من أن رجال دين مسيحيين شاركوا فكريا وتوجيهيا في اندلاع الثورة الفرنسية على الكنيسة والدولة سنة ١٧٨٩).

كما أن تطورات الفكر الجمهوري في فرنسا ما بعد ١٨٧٠ جعلت المصطلح لصيقا بالفكر المطالب بالديمقراطية والحرية والمسماة، وخاصة حين صاغه جول فيري (Jules Ferry) مشاريعه حول المدرسة والتربية، حتى يمكننا أن نعتبر سنة ١٨٧٠ سنة الولادة الفعلية والعملية للمصطلح، وهي السنة التي انتهت فيها السلطة الفعلية للبابا بيوس التاسع، رغم حرصه على عقد مجمع مسكوني - بعدما لم تغن التوجيهات والرسائل في الخدم من الأزمات - وإصداره قانون عصمة البابا الشهير، ظنا منه بأنه الحل الأمثل (مثلما تعمده بعض أنظمتنا إلى التنصيب في دساتيرها على قداسة الحزب أو الرئيس). فالأزمات السياسية وضرب الأراضى الفاتيكانية جعلت البابا يوقف المجمع، ويفر من روما خوفا على نفسه، مما جعل المسألة منذئذ خالية من المعارضة الدينية بشكلها التقليدي.

ونحن لا نريد فتح الباب أوسع مما فعلنا لدراسة تطور الفكر العلماني عبر الصراع مع الفكر السلطوي الكنسي، ذلك أن التحليل التاريخي لتطور الفكر العلماني يسمح بالجزم بأن الأسس الفلسفية الأولى الذي بنى فوقه الصرح العلماني في القرن التاسع عشر خاصة هو "تمكين الجميعة من الوصول إلى معين المعرفة" بعد أن كانت محتكرة بين رجال الدين ورجال الفلسفة. لكن هل بقي وفيما لذلك؟ وهل استطاعت الكنيسة أن تنافسه في جانب من ذلك؟ هذا ما نريجه نبحث إلى دراسة أوسع، وحسبنا ما أمددنا به الباحثين والمؤرخين من نص ديني نعتبره عنصرا هاميا من عناصر الصراع المسيحي العلماني.

لكن ما نستطيع قوله في هذه العجالة حول المسارات التي اتجهت لها كل من المسيحية والعلمانية هو التوافق على نوع من الصراع السلمي، والاحتكام إلى النفوذ الشعبي، مما جعل الكنيسة - حرصا على الجماهيرية والشعبية - تدخل تجديدات جذرية في فهمها للنص الديني لا تكاد تملحها حاجتها الداخلية لبلورة النص وتفعيله وفق أحكامه ومكونات تراثه، وإنما يفرضها الجدل السياسي والتدافع السلطوي لاكتساب مرجعية توجيهية للمجتمع وصناعة غده.

بل لمسنا أنه بقدر ما يتقدم الزمن، بقدر ما تتزيل الصفوف، ويكثر الانقسام داخل المجموعات الفكرية والثقافية والمذهبية، ليفسح المجال لتوالد أفكار ومجموعات أخرى لها رؤى جديدة مدهشة، وأطروحات تعطي للقديم نفساً متجدداً، بل تذهب به إلى تفسيرات مخالفة لما هو متعارف عليه في الوسط الديني التقليدي.

لكن الملاحظ أن كلا من الطرفين المتصارعين يبحثان إلى المفكر المثقف، والعالِم الراسخ والاستراتيجي النابعة، لكن غالباً ما يبحث كل منهما عن المفكر أو المثقف أو المتعلم الم "المؤجر لشدقه" كما نقول في بلاد المغرب، فيدخل كلاهما في مجال تصنيف الناس والحكم عليهم حسب الولاء والانتماء. بيد أنه لا شيء يدل على أن المنخرط في التيار العلماني الحزبي هو خارج دائرة التدين، ولا شيء يمنع المتدين من البحث عن الحكمة ومناصرة الأفكار النيرة، لكن لشهادته على الناس، يلزمه في كل المراحل الولاء للدين الحق، والبراء من الجهل والظلم، والابتعاد عن التحجر المذهبي أو الاستبداد الفقهي.

فلقد كانت الصفوف منقسمة، والآراء مختلفة، وما زالت، ورأينا عبر تحليل المدونة أن من يرغب في أن يجبر واسعاً عبر تقنين أقوال الناس حسب المواقف السياسية لا يخلو من ضلالة وابتعاد عن النهج السوي، إذ من الصعوبة بمكان أن تكلم أفواه الناس، أو أن يخضعوا طويلاً إلى مدهر علمي الاستبداد الديني والمذهبي، أو أن يغفلوا عن الخلل في الأولويات لدى رجال الدعوة حين سكوتهم البين عن ظلم اجتماعي صارخ، واهتمامهم أكثر من اللازم بجوانب عبادية فردية.

بل إن الدراسات التاريخية لمسار الفكر المسيحي تخبرنا أن معدلات الجهر بمكونات الأفكار لدى المجتمع المسيحي الأوروبي تطورت بعد صدور المدونة وهيجان أوساط المثقفين والسياسيين متدينين وعلمانيين في وجهها. فمثلاً في الوقت الذي نجد فيه مثقفاً مسيحياً في مستوى ج - ج غوم (J. Gaume) الذي بكتابه "الثورة الفرنسية: أبحاث تاريخية عن أصل الشر وشيوعه في أوروبا" الصادر سنة ١٨٥٦، يعتبر الثورة الفرنسية أم الأمراض، والوباء الذي أبطل حكم الله، وفرض نظاماً دينياً جديداً يؤله الإنسان، ويهدد أوروبا قاطبة، فإننا نجد أحد أتباع الكنيسة والمنخرطين في هرمها السلطوي المحلي الراهب ج. أوديزيو (G. Audisio) يكتب بعد عشرين سنة عام ١٨٧٦م حول إرث الثورة الفرنسية، ويعتبر أنه ليس شراً كله، بل كل ما فيه من دفاع عن

الحرية والأخوة هو عين ما تنص عليه الأناجيل من مبادئ اجتماعية، ويرى أن النظام الاجتماعي الجديد وقتها ينبغي أن يقوم على ذات المبادئ^(٢٤).

أكد أن السلطة الكنسية العليا لم تكن بعد قد بلغت مستوى من الوعي الثقافي النسبي فأدرجت كتاب الراهب أوديزيو على لائحتها السوداء، ولكن ما تمنا الإشارة إليه هو أنه إلى حدود تاريخ "مجمع الفاتيكان الأول" (١٨٦٩ - ١٨٧٠)، كان نموذج المثقف المسيحي ج.ج غوم في الوسط الديني الرسمي هو السائد، حيث كانت الكنيسة تعتبر الثورة الفرنسية بمثابة السوار الأخير من القيد الديني، والذي انطلق تكبير الكنيسة به منذ عصر النهضة وثورة الإصلاح البروتستانتي إبان القرن السادس عشر الميلادي.

ومن المسلم به تاريخياً أن ردود الفعل على إصدار المدونة كانت قوية ومؤثرة، سواء على المستوى الديني أو الفكري أو السياسي. ويصعب علينا في هذا البحث الوجيه أن نأتي على كافة تلك الردود وآثارها ونتائجها. لكن لا بأس من أن نشير إلى بعض ردود الفعل السياسية إذيقة التساؤل الآتي قائماً: إذا كانت جموع المثقفين من علمانيين ودينيين قد عبرت عن غضبها ورفضها للانصياع للمدونة، فكيف كان تصرف الكنائس الرسمية والأحزاب المسيحية في أوروبا نحوها؟

نوجز جانباً من الجواب فيما يلي:

ففي فرنسا ما كان مت الأزم. أشد بص. مدور دورية. وزير. الع. بدل الفرنسية. "باروش" (Baroche) بتاريخ فاتح يناير ١٨٦٥ الموجهة للقساوسة بعدم نشر أي وثيقة صادرة عن الإدارة الكنسية بروما، مما فجر احتجاجاً شديداً للهجة من طرف هؤلاء على المس بحرياتهم، حيث بقي الجميع ينتظر مواقف الليبراليين الكاثوليك الذين لم يعبروا عن رأيهم إلا في آخر شهر يناير من تلك السنة.

(٢٤) راجع العدد الخاص من المجلة الدولية للاهوت (Concilium) الخاص من الثورة الفرنسية والكنيسة، الصادر بمناسبة الاحتفال بالذكرى المائتين للثورة في يناير ١٩٨٩، العدد ٢٢١، وخاصة بحث د. دانيال مينوزي (إيطالي) بعنوان "أهمية رد الفعل الكاثوليكي تجاه الثورة"،

ص ٨٣ - ٩٤.

لك . ن حنك . ة أس . قف مدينة . ة أورلي . ون (Orléans) الفرنس . بية البطري . ك
"دوبانلوب" (Dupanloup) بإصداره لدراسة بتاريخ ٢٦ يناير ١٨٦٥ بعنوان: "اتفاقية
١٥ سبتمبر ولائحة ٨ ديسمبر"^(٢٥)، والتي كان لها صدى واسع إذ عرفت ٣٤ طبعة في بضعة
أسابيع - مما يدل على وجود صدى للفكر الديني رغم ارتفاع معدلات الإلحاد - قد استطاع أن
يجد من الانتقادات الموجهة للكرسي "الرسولي"، ويخفف من وطأة ردود الفعل السلبية نحو المدونة
بإعادة قراءتها في ضوء المناخ السياسي الفرنسي.

أما بلجيكا فإن الكاثوليك الليبراليين أو الكاثوليك الدستوريين قد وجدوا أنفسهم هم في ورطة
سياسية شبيهة بتلك التي فجرها البابا غريغوار السادس عشر (Grégoire XVI) برسالته
المعنونة "ميراري فوس" (Mirari Vos) بتاريخ ١٥ أغسطس ١٨٣٢م - والتي قصد منها
كما قلنا إسكات الكاتب المسيحي "لام بوني" (Lamennais) وجماعته، ومنع مجلته
"المستقبل" (L'avenir) ذات الخط التحري والتأثير القوي في الأوساط الدينية - فعمدوا
إلى حل ينطلق من أن البابا بقي متمسكا بالأطروحة (la thèse)، أي بالجوهري، ولم يقل شيئاً
عن فرضيات التزويل على الواقع (l'hypothèse)، ولهذا فهم يرون أن البابا لم يقصد
معادة الحداثة، بقدر ما أصر على إظهار المواقف التقليدية للكنيسة التي هي من كامل حقه
وسلطته.

وبمثل هذه المراوغات الأيديولوجية، استطاع الكاثوليك في بلجيكا وفي غيرها من دول أوروبا أن
يصرحوا بأنهم دستوريون فيما يخص الجانب السياسي، ومؤمنون بدور البابا فيما يخص الجانب
الديني، أي أن عاطفتهم الروحية مع الكنيسة، وانخراطهم الأيديولوجي والفكري مع ما يرضى
التربيع على الكرسي السياسي.

وما زلنا إلى اليوم، نجد داخل الصف المسيحي من يسعى إلى عودة الكنيسة إلى قواعدها الأولى،
والحكم عليها بالضلال والتنازل عن رسالتها وأهدافها، خاصة بعد أن أضحى الإسهلام واسع

(٢٥) سبقت الإشارة أنه في ١٥ سبتمبر ١٨٦٤ وقعت اتفاقية بين نابوليون الثالث وملك
بييمونت "فيكتور إيمانويل" Victor-Emmanuel على أن تسحب فرنسا ما قواتها
الحامية للبابا على مدى سنتين.

الانتشار في الأوساط الأوروبية وسريان الخوف في أوساط الساسة المسؤولين من "الأسلمة" الزاحفة للمجتمع الأوروبي.

وأنا أراجع هذا المقال للنشر، اطلعت على عدد من مجلة "فيدليتر" (Fideliter)^(٢٦) والتي تصدرها مجموعة من الكاثوليك الراديكاليين المنضوين تحت منظمة "إخوانية القديس بيا العاشر" (والتي أسسها الكاردينال لوفير (Lefebvre Cardinal) الذي غادر مغاضباً الإدارة الكنسية محتجاً على الانقلاب على تقاليد الكنيسة المتجسد في أعمال وقرارات مجمع الفاتيكان الثاني)^(٢٧)، خصص للحدث عن سيلايوس بيا التاسع، العدد ١٦١، بتاريخ سبتمبر - أكتوبر ٢٠٠٤؛ وهو عدد غني بالأبحاث وبعض المواقف لمن يجدون المدونة وأفكارها، لكن المثير فيه هو أن أصحابه يجنون أن ينعنوا بـ "كاثوليك سيلايوس"، حيث جاء في العنوان العريض لإحدى دراساته المدونة: "نحن كاثوليك سيلايوس" (Nous sommes des "Syllabus" catholiques du)^(٢٨).

وقد كان من المفيد الاطلاع فيه على رأي الجماعات الدينية المسيحية التي مازالت تؤيد وتساند مضمين سيلايوس، وتعتبره وثيقة هامة وضرورية في وجه الحداثة وويلاتها الأيديولوجية. بل جاء

(٢٦) رغم عدم الإعلان الصريح في صفحات المجلة عن الجهة المالكة، يبدو من خلال مقالاتها وملفاتهما أنها صادرة إما عن الجمعية الراديكالية "أخوة القديس بيا العاشر" (Fraternité Sacerdotale Saint Pie X)، وإما عن جهة أخرى مثل جمعية "أصدقاء المسبح ملك فرنسا" (Amis du Christ Roi de France).

(٢٧) اضطر الكاردينال - نظراً لمعاكسته لنتائج مجمع الفاتيكان الثاني الذي لمس تدخل اللوبيات المتعددة في أشغاله - أن يستقيل في أكتوبر ١٩٦٨، وأن يؤسس على غير رضا الكنيسة "حزبه الديني" في فاتح نوفمبر ١٩٧٠ تحت منظمة "أخوة القديس بيا العاشر" (Fraternité Sacerdotale Saint Pie X).

(٢٨) الدراسة مقدمة من طرف الأسقف "برنارد تيس بي دو ماري" (Bernard Mgr Tissier de Mallerai)، وهو أحد الأساقفة الذين نصبهم المنشق عن الكنيسة الكاردينال مارسيل لوفير (١٩٩١-١٩٠٥) (Marcel Lefebvre)، ويرأس الآن جمعية "أخوة القديس بيا التاسع" التي أسسها الكاردينال المذكور، صفحات ١٩-٢٤.

الملف المخصص للسيلابوس والاحتفال بذكرى مرور ١٤٠ سنة على إصداره تحت عنوان معبر عن أفكار منظمة "إخوانية القديس بيا العاشر": "السيلابوس أو مجمع الفاتيكان الثاني المضمّن" (II Le syllabus ou l'anti-Vatican).

كما أن "النشرة الأدبية المضادة للشورى: قراءة وتراث" (Bulletin littéraire) في "Lecture et Tradition: contre-révolutionnaire"، في عدد المخصص للبابا بيا التاسع ومدونته^(٢٩)، تعبر خير تعبير عن فكر هؤلاء الراديكاليين وحرصهم على إعادة الروح للمدونة البابوية وتوجهاتها وضرورة الالتزام الصارم بقوانينها. بل نلمس فيها إرجاع كل البلايا إلى الماسونية، والتي بالفعل ساهمت إسهاما كبيرا في زلزلة العرش المسيسيبي وانحيار إمبراطوريته.

ففيها يقول الراهب الراديكالي "جاك بلونكارد" (Jacques Ploncard d'Assac) في محاضرته حول السيلابوس بتاريخ ٢ سبتمبر ١٩٨٤: "ليس أمام طوفان البدع والأخطاء إلا موقفان في مجال الإيمان: التسامح. فبالتمساح نصل بسرعة إلى القبول، ولهذا كانت الكنيسة دائما تنادي بحقوق الله في مواجهة ما يدعى بحقوق الإنسان، فالإنسان لم يوجد إلا من طرف الله ومن أجل الله. فكل تصور مخالف لا يمكن أن يكون كاثوليكيًا، أي ملتزما بالأصول"^(٣٠).

كما يشير ذات المحاضر إلى أن الخطر يكمن في كون الأخطاء قد غزت الكنيسة نفسها مشيرا إلى أنه لا يدعي ذلك من تلقاء نفسه، ولكنه يستشهد بنص للبابا بيا العاشر من رسالته الدائرية "باساندي" (Pascendi):

"إن مروجي الأخطاء لم يعد يجدي البحث عنهم بين الأعداء المعلنين للكنيسة، بل إنهم يختبئون - وهذا أمر يدعو إلى القلق الشديد - داخل وفي قلب الكنيسة نفسها... فليس في الخارج، بل في الداخل يتكون الخراب، والخطر اليوم داخل أمعاء الكنيسة وشرائينها، ويواصل بتحد ومثابرة

(٢٩) سبقت الإشارة لرقم وتاريخ العدد في الهامش ١٨.

(٣٠) المرجع نفسه، ص ٥.

مخططة المحدد... فهو يدعو (رجالهم) ليظلوا داخل الكنيسة للعمل وللتغيير شيئاً فشيئاً لتشهد كيلاً الضمير العام".

ثم يتساءل الأستاذ المحاضر حول ذلك التناقض العجيب الذي تعيش فيه الكنيسة بعد التعبير عن الأسمى لما وصل إليه ضلالها وبعدها عن النصوص الدينية المسيحية: "كيف يمكن للمسيحي أن يكون بخصوص نفس الفعل والتصرف على حق في عهد البابا بيا العاشر، وعلى ضلالة في عهد يوحنا بولس الثاني؟"

ونحن كذلك نتساءل نفس السؤال، لكن بصيغة أخرى: "كيف أنتجت المسيحية الفكر العلماني، ثم صارته قسراً وانخرطت فيه دهرًا؟ وكيف عد مجمع الفاتيكان الثاني انقلابًا؟". ذلك ما حاولنا الإجابة عنه في دراستنا غير المنشورة حول "نقد العقل المسيحي"، نسأل الله أن يمدنا بعونه، ويشملنا برحمته وفضله، لترى النور قريباً.

من الدروس المستفادة

لم تكن ترجمتنا لنصوص هذه المدونة رغبة في دراسة التاريخ المسيحي الكنسي خاصة، ولكن مقارنة منا لما يمكن أن ينتج من صراع مماثل بين المؤسسات والجمعيات والحركات الإسلامية لامية وتيارات الحداثة العلمانية، فليس عجباً أن نرى اليوم وغداً مؤسسات قوية الدعم والنفوذ الدولي، داخلية وخارجية، تحاسب الجهات الدينية على خطابها وتنظيمها ولغتها، وتلومها على تمسكها بالتراث، وعدم انفتاحها على الديانات الأخرى، ملزمة إياها بالخضوع لما تراه تلك المؤسسات ذات التجربة الاستراتيجية والحنكة المستقبلية ضرورياً من لوازم الحرية الدينية والفكرية؛ ولا غريباً أن نسمع بأخرى تطالب بإسلام علماني يلقي نوعاً من الدعم على أن لا ينتج ما يزعج الطقوس ويؤول العديد من النصوص.

بل ولا فزع من أن تبرز للوجود فئات وتنظيمات تطالب وتقنن للزواج المدني، والولادة المدنية، والموت المدني، بعيداً عن كل الطقوس الدينية، مفجرة لسيل من الانتقادات في وجه تلك المشاريع، خاصة من طرف الفئات المتشددة والمكفرة لمن يخالفها في الرؤى والتوجه، علماً بأن الفوارق بين السلطة الكنسية والمؤسسات الإسلامية كبيرة، وبين الإسلام والمسيحية أكبر، لكن الدروس المستفادة من صراع الحداثة والمسيحية البارحة واليوم بليغة الدرس للاستفادة والمراجعة، وإتقان وترشيد المواجهة الفكرية والتدافع الفلسفي والإيديولوجي.

فمعلوم أن الفكر الكنسي التقليدي لم يكن في مستوى المواجهة لكونه ظل على مدى قرون معطلا للعقل، فله مع العقلانية في تاريخه البعيد والقريب حروب وسجال، حيث تشهد وقتاً ذاك التاريخ على الحجر الكبير الذي وقع على رجال الدين في تحليلهم النظري ونقدهم الفكري لتراثهم الديني، مما دفع بعضهم إلى الجهر عبر المجلات والكتب والنشرات - والتي ازدهرت صناعتها مع تطور الطباعة - بآراء وأفكار تخالف تفسيرات السلطة الكنسية لمدى نصها الديني، وتطالب بمزيد من الحرية في مجال العلم والمعرفة والدفاع عن حقوق الناس السياسية والمدنية.

فبمجرد ما كان الأتباع يخالفون الكنيسة في الفكر ووجهة النظر، أو يعاكسون ولو قليلاً فكره ونظر رجالها الرسميين - وعلى رأسهم البابا - في تفسيرهم للنصوص الدينية، يصبحون في نظر السلطة الدينية من الذين يخلطون بين الحق والباطل، والخير والشر، والعدل والجور، ويتجاوزون الحدود باسم الحرية، ويقولون في الله ونصوص وحيه وشريعته القول العظيم.

فمن الفقرة الأولى للمدونة نلمس الجمع بين فكرة تأليه الإنسان، ونفي وجود الإله، وبين غياب أي معيار للتمييز بين الخير والشر، والحسن والقيح، والعدل والظلم. وهذا الغلو في الاتهام للمخالف هو ما جعل رماح الدفاع التي استعملتها السلطة الكنسية تنقلب إلى صدرها، فكأن الضرر الناتج عنها أكبر بكثير مما يحتمل أن يصل من أدواء من معتنقي المقالات "الخاطئة" أو المروجين لأفكارها.

فماذا جنت الكنيسة من مثل هذا النص ومثل هذا الموقف إلا النكوص والتقوقع والانكماش؟ فلقد كانت ثمار المدونة بعكس ما أريد منها. فمثلاً مما دفعت إليه المقولات والأفكار الواردة ضمن الفصل الثامن مثلاً المتعلق بأخطاء وضلالات الزواج هو اعتبار الطلاق أمراً شرعياً وقانونياً ما بفرنسا سنة ١٨٨٤. كما أن الحرب السياسية والعسكرية اشتدت بالممتلكات البابوية بحيث في سنة ١٨٧٠ وجد الكرسي البابوي نفسه قد فقد السلطة على الأراضي التي كان يملكها، ولم يستطع أن يسترجع نوعاً من السيادة السلطوية إلا على مساحة من مدينة روما، والتي تسببت في اليوم بدولة الفاتيكان، وذلك سنة ١٩٢٩، قدرها ٤٤,٠ كلم مربع.

كما أننا من خلال التمعن في نصوص المدونة ودراسة شكل تحريرها، ندرك الخلط الذي وقع به

فيه حين عمدت إلى تفسير الأقوال والأفكار السائدة - والتي تصنفها بالأخطاء الخطيرة والضلالات الكبيرة - بعيداً عن أصولها ومراجعها ونصوصها التي حررت وفقها، مثل ما تفعل بعض الفئات المسلمة التي باسم الكتاب والسنة، تعتمد إلى تصنيف الأفكار الفلسفية والسياسية المعاصرة ضمن لوائح الضلالة والبدعة دون قراءة متزنة وتمحيص علمي رشيد، ودون رجوع للأصول التي كتبت بها والسياقات التي قيلت فيها، خاصة إذا كانت نابعة من بني إسرائيل أو الصهيونية المسيحية أو غيرها من الجهات التي تعلن العداء للإسلام، بيد أن الأمر في كل مرحلة وكل لحظة، وأياً كان المصدر وأياً كانت درجات كرهه للدين، يحتاج إلى العلم والبحث والرجوع إلى الأصول واستشارة أولي النهى من الخبراء والعلماء وأهل الدراية والمعرفة، وإلى أهل الاختصاص في كل مجال من المجالات، وذكر الأشياء كما وردت حسب ظروفها وسياقاتها دون زيادة أو نقصان أو تحيز.

أما العمد إلى قراءة القرآن الكريم عريضين، وإخراج نصوص السنة المطهرة عن سياقاتها لإقامة الدليل على تصنيف الناس ضمن الفرق غير الناجية، فإنه سيحشرنا - إن لم يكن قد تم ذلك - في مناخ شبيه بما عاشته الكنيسة التي كانت مواقفها غير المدروسة خير مما أعد لفقدها المواقع والآثار.

فقد أبطل الله بسننه ما قام به قوم خلوا من قبل من المسلمين وغيرهم، كما هو الشاهد بالنسبة للسلطة الكنسية التي ندرس الآن أحد نصوصها الخطيرة، في منعرج تاريخي خطير، سمح لغيرها بالبزوغ، ومكن لمخالفها من السؤدد بفضل أخطائها وضلالتها، في الوقت الذي كانت تظن فيه أنها تحسن صنعا. وكما كانت سنة الله قائمة قبل قرن ونصف، فإنها ما زالت قائمة إلى اليوم، وستظل كذلك لقرون مهما تعدد الأعوام والسنون، ولن تجد لسنة الله تبديلاً.

فمعدلات العلمنة اليوم ترتفع بقوة، في التعليم والإعلام والإدارة وأمات التشريع وتوزيع السلطة، مما يقلص الدور التقليدي للدين، ويدفع بعض أتباعه للانفعال، ويفتح عليهم من كل صوب أبواب النقد إلى حد الشتم والاستهزاء والازدراء، بشكل يروج في أوساطهم للإساءة للتراث وترقب القتال، وحالة كهذه لا محالة ممكنة - مثل ما كان الحال مع الجازب المسويحي - من ارتكاب أخطاء شتى من طرف جهات إسلامية يمكن تفاديها، ومواقف ساخنة من مفكرين وباحثين متدينين سرعان ما يتم التنكر لها بعد اشتداد الاحتجاج وإتقان صرفه في تأليب الغضب

الشعبي، بل استفادة الجهات التي تمرنت على الاستفزاز منه لاستصدار المؤيد لمواقفها المزاحمة من القرار السياسي، والمساعد على المزيد من الخنق والكبت للعنصر الإسلامي.

فلكم ود الذين لم يستوعبوا تطورات الواقع الفكري والثقافي والسياسي لو أن لنا مدونة تجرم كل نيل من الدين أو توجه يروونه مخالفا للشرع الحكيم، بيد أن الخير كل الخير هو قبل كل شيء في تشكيل العقول قبل إجماعها هي ذاتها تلقائيا على احترام ما هو معلوم من الدين بالضرورة، فمما عسى ينفع نص يحصي البدع والمنكرات، لمجتمع معظمه لا يجد غضاضة من ضلالة، ولا يحرك يدا ولا لسانا لتغيير منكر.

كما ود المرجفون في بلاط النظام العالمي لو أن للمسلمين هرما سلطويا دينيا على المستوى العقائدي يستطيع أن يقف مثل المواقف المتحجرة للكنيسة في القرون الخالية، فيرسل إليه شواظ ملتهب تلو الآخر من كتاب ومفكرين يحسنون القذف بمناجيق النقد والافتام دون مراعاة لقيم من النوع الذي تلمع مؤسسات الدعم والتأييد صورتهم، وتحمي الدعاية منابرهم وتروج خطابهم، بحيث - من شدة وطأة نقدهم وكثافة نبال هجومهم - يدعى ذلك الهرم السلطوي إلى اجتماع في شبه مجمع لاتخاذ قرارات ومواقف تعيد النظر في ثوابت العقيدة، وتقلب فيها التوجيهات الربانية والرسولية رأسا على عقب.

نقول ذلك همسا في أذن من ينتظر الحل في تدوين لوائح فرق أهل البدع والضلالات، وتحديد القوائم السوداء للملل والنحل الأفاكة، أو إصدار فتاوى المقت وبيانات التشهير، فالحكمة والدرس البليغ في الالتفات نقدا وتحليلا للمستقبلات المفقودة منذ أزمنة وفي مجال التعليم والتربية وإعداد الناشئة خاصة، وقوة ارتباط ذلك بالقرآن الكريم نصا وعلما ومنهجيا. فالذين ساءهم أن يأتي الناس بحصادهم للسوق، لن يغني شتمهم للسلع المعروضة عن مسؤوليتهم في الغفلة عن الفعل زمن الزرع، ولا بمجد هيجانهم شيئا ضد الزراع في موسم الحصاد.

بل الأولى العمد إلى تشخيص الواقع تشخيصا دقيقا، والبحث عن العناصر الممكنة من الحفظ على الموجود، والأدوات الميسرة لإيجاد المفقود، دون كبير ضجيج ولا تهويل لمخططات الغير. فالعارف بالأوضاع ومحركاتها، والمتأهب للاستفادة من دائر المس تطاع وإمكاناتها، يحسن الاستفادة من الوضع الديني والحالة الاجتماعية والتاريخية في أي زمان ومكان.

ففي نفس السنة التي صدرت فيها المدونة البابوية (١٨٦٤م)، صدر في المغرب ما دعي من بعد بظهير^(٣١) "الحرية الدينية" من طرف السلطان الحسن الأول إثر حادث جنحي تدخل في شأنه كبار اليهود في بريطانيا لحماية أحد أتباعهم متهم بجريمة قتله أحد الأجانب من طرف القضاء المغربي. فاستغل اليهود - وحق لهم ذلك - صدور الظهير لتأسيس المدارس والمؤسسات التربوية بمعزل عن أي توجيه رسمي؛ فما كاد القرن التاسع عشر يؤذن بالذهاب، حتى كان المجتمع مع اليهودي بالمغرب قد وصل في مجالات صقل الذهن ومحو الأمية وإعداد الأجيال إلى مستويات تضاهي ما كانت أوروبا قد بلغت منذ سنة ١٨٣٠، مع تطعيم روادها وطلبتها بجوانب إيديولوجية ظهرت آثارها فيما بعد.

وحتى نزيد الأمر وضوحاً، نضرب المثل بأننا كثيراً ما نتكلم عن التنصير، أو الردة، أو التكرم ما هو معلوم من الدين بالضرورة، وننسى أن غياب الاستثمار العلمي والفكري والثقافي والدعوي، بعيداً عن كل استغلال سياسي في شتى الواجهات وفي كل المستويات وبكل المؤسسات، هو ما مكن ويمكن - وفق سنة التدافع الراسخة الثابتة - من بزوغ ملل ونحل قديمة ومستهثة في أوساط المجتمعات، فضعف التدين في ضعف العلم، وانتشار الباطل هو في عدم عناية أهل الحق بأصوات الحق، ومنها - بل على رأسها - العالم الراسخ القدوة المؤلف للقلوب، العارف المتقن لكلام علام الغيوب، الملتزم بمنهج المصطفى في التعامل مع الناس على مختلف شرائحهم الاجتماعية ومذاهبهم الفكرية وتوجهاتهم الدينية، بكل رحابة صدر ورحمة وعطف.

ذلك أن الإصلاح يقتضي مهارة في الطب، طب المجتمع من أمراضه المزمنة والمعقدة، اجتماعية واقتصادية وسياسية وتربوية، ولقد فصلنا بعض ذلك في بحث يمكن الرجوع إليه حررنا فيه بعض القواعد الاستراتيجية عنوانها: "أوجز القواعد لتحقيق ما نبيل من المقاصد"، كان مما ضمه منها فيله

(٣١) أمر ملكي بمثابة قانون. ويمكن الرجوع لكتاب أحسبه من خيرة ما كتبه الفيلسوف د. محمد عابد الجابري، عنوانه "أضواء على مشكل التعليم بالمغرب" حيث أشار في المقدمة إلى الحركة اليهودية في إنشاء المؤسسات التربوية والمدارس التأهيلية غداة صدور الظهير المذكور.

تفصيل وتحليل لقاعدة استراتيجية صغناها كآلاتي: "الطب حفظ صحة براء مرض، دون إره باب للمريض، ولا شتم للمرض" (٣٢).

فنحن أحوج ما نكون اليوم إلى العمل على محورين أساسيين:

– محور إتقان اللغات العالمية، إتقاننا يسمح بتبليغ رسالة الإسلام صافية نقية، وترجمة التراث الإسلامي بعد تنقيحه ترجمة وافية دقيقة، لتحسين صورة الإسلام والمسلمين في الساحة الثقافية لكل لغة، مع الاجتهاد عدة وإعداد في توفير العالم الراسخ، العارف لفقهاء الدين، المتمكن من فقه الدعوة، المدرك لفقهاء الواقع، والمتقن للغة قومه ولغات علمية أخرى تسمح بالتواصل والحوار والتدافع العلمي والفكري، على دراية وتبصر وحكمة.

– محور معرفة الأديان معرفة دقيقة من نصوصها وثقافتها وفكرها وخطاب رجالها ومنشورات مؤسساتها، بحيث نستطيع أن نعرف مجال التلاقي معها مهما ضاق، وميادين الخلاف مهما اتسعت، وذلك يحتاج إلى عدة وإعداد، ومثابرة وحزم، ورسوخ علم، وصبر وثبات وتقوى، وما ذلك على صاحب رسالة وذو بصيرة بعزير.

فالتيارات الغالبة مثلا تنبؤ بمستقبلات ممكنة، أو صور للغد صادقة الظن، للصين والهند فيها مثلا حضور لا ينكر، ولهذا فقد نحتاج اليوم أكثر من أي وقت مضى إلى من يعرف اللغات والأديان المتعددة بتلك الأرض معرفة دقيقة ومتقنة، وكثيرة هي الدروس التي سنستفيد منها من ذلك، دون أن نقدم دنيا في ديننا، والذي لا نشك بأنه لقوته وصدق وحيه، لا يهاب أي احتكاك بدين، ولا يضره أي تدافع مع فكر أو ثقافة.

فحري بنا أن نصحو من الغفلة فندرس الملل والنحل دراسة وافية، الملل ذات التأثير وصياغة المصير في ساحة التدافع المعاصر، وليس الملل البائدة والنحل الميتة. وذلك يقتضي تجديدا وتطويرا في علوم وفنون الدعوة، فلا نحجم أو نستكف عن دراسة تشكل وتطور العقل البوذي والعقلم الهندوسي والعقل الماسوني وغيره من العقول التي حتما للدين والثقافة في تشكيلها وتطورها

(٣٢) سبق لنا في أحد المواسم الفكرية لاتحاد العمال المسلمين بألمانيا سنة ١٩٩٩ أن قدمنا بصورة موجزة جوانب من ذلك البحث، وسلمناهم نصها المدون ليضموه على موقعهم بشبكة الانترنت.

النصيب الأوفى، كما فعل بعض الأساتذة الأجلاء مثل أخيننا وصديقنا الدكتور عبد الوهّاب المسيري حفظه الله مع العقل اليهودي، والذي ما زلنا نفتقر إلى العديد من الدراسات حول مراحل تشكيله وتطوره، وأنماط فعله وتفاعله وحرّكته.

ذلك أن الحروب التي تشن علينا، الفكرية والثقافية والسياسية والعسكرية، تجعلنا - رغم الفارق الكبير - شبيهي الوضع بما كان يجري قبل قرن ونصف من تاريخنا المعاصر. فلو ترجمت خطبة واحدة من الخطب التي تلقى بمساجدنا بالعالم الإسلامي والغربي، لاستطاعت المؤسسات العلمانية أن تعثر - إذا أحسنت الاختيار - على شيء شبيه بالسيلابوس أو قريب منه، ولن تجد الجهات الدينية المسلمة من مجال إلا التكرار له والابتعاد عنه. وحرّينا - وغباوتنا قداسة - أن ننقح خطاباتنا بما ليس من الدين في شيء، وأن نجتهد في أن لا يعتلي المنبر إلا صاحب فقه في الدين، وفقه في الدعوة، وفقه للواقع.

بل المتمعن في أدعيتنا وحدها، وخاصة منها دعاء القنوت في رمضان، يدرك أننا لا نحسن الصنعة ولا نستقيم على منهاج الملة. بل خلاصة الدعاء - وتلك كارثة كبرى - أننا نحيل كل حل - لأوضاعنا على خالقنا جل وعلا، مثل قول قوم موسى له حين أمروا بدخول القرية: {قَالَ لَوْ أَنَا مَوْسَىٰ إِنَّا لَنَدْخُلُهَا أَبَدًا مَا دَامُوا فِيهَا، فَذَهَبَ أَتَىٰ وَرَبُّكَ فَكَاتِلَا إِذْ مَا هَاهُنَا قَاءِ دُونَ} (المائدة: ٢٤)، غير مميزين بين التوكل والتوكل، ولا بين الاستعانة والاستقالة، مبرئين أنفسنا من أي عمل أو فعل، معتذرين عن ضعفنا باستحالة قيامنا - والأوضاع كما هي - بما نحن مأمورون به.

بل الأدهى أننا في العديد من أدعيتنا - سواء في القنوت أو خطب الجمع أو غيرها - نسال الله عز وجل أن يبطل سننه، ويعطل قوانين ملكوته، فيمحق الذين كفروا جميعا فلا نسمع لهم ركزا، ويهلك المنافقين فلا نلمس لهم حسا، ولا أدري لم لا نسأله - والحالة كذلك - أن يخلف وعده لإبليس، فيضع لوجوده حدا.

ولقد حاولت - على ضعف قدرتي وحدود علمي - أن أقدم في هذا البحث المتواضع مثالا لما يمكن أن نستخلصه من الدروس والعبر في معرفة تشكل العقول والأفكار عبر التفاعل الإيجابي والسلب مع النص الديني أو موقف المؤسسة الدينية، من خلال تناولي بالدراسة والتحليل لنص

مسيحي مغمور كان له دور تاريخي خطير في الصراع السياسي والفكري بين الكنيسة والعلمانية في المجتمع الغربي.

وإن كنت لم أتوسع في الرجوع للنصوص الدينية التي اعتمدها الكنيسة لصياغة خطابها، فحسبني أن الذي كان يحكم توجهي هو العقل الديني وليس النص مهما بلغ عند أهله من القداسة.

وما لا يدرك كله لا يترك جله، فقد سعيت من خلال المثل المدروس أن أقدم صورة ما أظن أنني سبقت إليها - من حيث الحدث والمثال - حول أصول الصراع الديني - الحداثي بأوروبا ما في التاريخ المعاصر، وستتلوها بإذن الله دراسات مماثلة حول تطور العقل المسيحي عبر التاريخ، وأثر ذلك في تشكل الفكر الغربي الحديث.

وسيظل قصدنا دوماً استنباط الدروس واستخلاص الفوائد والعبر، وليس الوقوف على مصائب قوم وتعداد ما لديهم من شاذ المذاهب أو غلو الفكر.

ذلك، ومن رام بلوغ العلا من غير كد ولا إعداد ولا رباط، ولا مراجعة ولا تعبئة ولا تقدير ولا احتياط، فمدركها... إذا ولج الجمل في سم الخياط!

المهندس محمد بريش

خبير في الدراسات الاستراتيجية والمستقبلية

ص ب ٤٥٨٥، عجمان

الإمارات العربية المتحدة

• • • •

قائمة المصادر البابوية الرسمية

التي استوحت منها المدونة نصوص المقالات والأفكار المحظورة

معظم هذه المصادر يرجع إلى رسائل توجيهية وخطابات ترشيديّة صادرة عن البابا بيما التاسع نفسه، ذلك أن مشروعاً أولياً للمدونة كان قد رجع إلى مراجع أوسع من ذلك، ففشى سره قبل أن يصدره البابا، فكان الاتجاه حين المراجعة أن يركز أساساً على ما صدر عن البابا نفسه.

ولقد عمدنا إلى عدم ترجمة العناوين اللاتينية للرسائل والخطابات لأنها بمثابة الأسماء لها، وجعلنا بين

قوسين - نظرا لتكرار الإحالة على نفس المصدر في المقولات الثمانين - رقم المقولة المعنية، حتى لا تثقل النص بالإحالة على ذات المصدر بشكل متكرر.

كما أننا ألحقنا في آخر المقال نص المدونة باللغة الإنجليزية لمن أراد الرجوع إلى الأصل، لكننا نشير إلى أن الترجمة الفرنسية - أخذا بعين الاعتبار الأوصاف وقتئذ - كانت من أولى الترجمات الصادرة عن الوسط المسيحي وصرف لها جانب هام من العناية، واعتمدنا أقدمها لترجمة النص للعربية.

ولقد اجتنبنا كذلك الإشارة إلى مختلف الدراسات التاريخية والمعاصرة المتعلقة بالنص وظروفه التاريخية لتعددتها وكثرتها.

١. **Encyclique Qui pluribus, ٩ novembre ١٨٤٦** (٤, ٥, ٦, ٧, ١٦, ٤٠, ٦٣, ٧٤).

٢. **Allocution Quis vestrum, ٤ octobre ١٨٤٧** (٦٣).

٣. **Allocution Uni primum, ١٧ décembre ١٨٤٧** (١٦).

٤. **Allocution Quibus quantisque, ٢٠ avril ١٨٤٩** (٤٠, ٦٤, ٧٦).

٥. **Encyclique Noscitis et Nobiscum aux évêques d'Italie, ٨ décembre ١٨٤٩** (١٨, ٦٣).

٦. **Allocution Si semper antea, ٢٠ mai ١٨٥٠** (١٦).

٧. **Allocution In consistoriali, ١er novembre ١٨٥٠** (٤٣-٤٥).

٨. **Lettre apostolique Multiplices inter, ١٠ juin ١٨٥١** (١٥, ٢١, ٢٣, ٣٠, ٥١, ٥٤, ٦٨, ٧٤).

٩. **Lettre apostolique Ad apostolicae, ٢٢ août ١٨٥١** (٢٤, ٢٥, ٣٤-٣٦, ٣٨, ٤١, ٤٢, ٦٥-٦٧, ٦٩-٧٥).

١٠. **Allocution Quibus luctuosissimis, ٥ septembre ١٨٥١** (٤٥).

11. **Lettre à S.M. le Roi Victor-Emmanuel, 9 septembre 1852 (73).**
12. **Allocution Acerbissimum, 27 septembre 1852 (31, 51, 53, 55, 67, 73, 74, 78).**
13. **Allocution Singulari quadam, 9 décembre 1854 (8, 17, 19).**
14. **Allocution Probe meminertis, 22 janvier 1855 (53).**
15. **Allocution Cum saepe, 27 juillet 1855 (53).**
16. **Allocution Nemo Vestrum, 26 juillet 1855 (77).**
17. **Lettre Singulari quidem aux évêques d'Autriche (17, 16, 14, 13, 12, 11, 10, 9, 8, 7, 6, 5, 4, 3, 2, 1).**
18. **Allocution Nunquam fore, 10 décembre 1856 (28, 29, 31, 46, 50, 52, 79).**
19. **Lettre Eximiam à Son Eminence l'archevêque de Cologne, 10 juin 1857 (4, 16).**
20. **Lettre apostolique Cum Catholica Ecclesia, 26 mars 1860 (63, 76).**
21. **Lettre Dolore baud mediocri à l'évêque de Breslau, 30 avril 1860 (14).**
22. **Allocution Novos et ante, 28 septembre 1860 (19, 22, 76, 62).**
23. **Allocution, Multis gravibusque, 17 décembre 1860 (73, 43, 37, 19).**
24. **Allocution Iamdudum, 18 mars 1861 (37, 61, 76).**
25. **Allocution Meminit, 30 septembre 1861 (20).**
26. **Allocution consistoriale Maxima quidem, 9 Juin 1862 (76, 60-56, 49, 44, 39, 27, 19, 15, 7-1).**

Lettre apostolique Gravissimas inter à ٢٧
l'archevêque de Munich-Frisingue, ١١ décembre
.(١١-٩) ١٨٦٢.

Encyclique Quanto conficiamur moerore aux ٢٨
.(d'Italie, ١٠ août ١٨٦٣ (١٧, ٥٨ évêques

Santa- Encyclique Incredibili à l'archevêque de ٢٩
.(Fé-de-Bogota, ١٧ septembre ١٨٦٣ (٢٦

Lettre apostolique Tuas libenter à l'archevêque ٣٠
de Munich-Frisingue, ٢١ décembre ١٨٦٣ (٩, ١٠, ١٢-١٤,
.(٢٢, ٣٣

Fribourg- Lettre Cum non sine à l'archevêque de ٣١
.(en-Brisgau, ١٤ juillet ١٨٦٤ (٤٧, ٤٨

Lettre Singularis Nobisque à l'évêque de ٣٢
.(Piémont) ٢٩ septembre ١٨٦٤ (٣٢) Mondovi

نص المدونة باللغة الإنجليزية

نظرا لبعدها عن مكتبتنا الخاصة التي أغنيناها بالمراجع طيلة الثلاثين سنة الماضية، فإننا ما اكتفين ما
للدراسة والتحليل بما اصطحبناه معنا من الكتب والأبحاث.

أما الترجمة فقد اعتمدنا أساسا على الترجمة الفرنسية الواردة في الدراسة الموسعة التي قام بها القس
لويس بريجي (L. Brigué) (١٩٥٩-١٩٠٠)، والمنشورة ضمن موسوعة اللاهوت

الكاثوليكي المرجعي . . . (Dictionnaire de la Théologie Catholique)، والتي وضع تصميمها وخطتها الراهب جون ميشال ألفريد دفاك مان

Jean-Michel-Alfred Vacant (١٨٥٢-١٩٠١)، واستغرق نشرها ما بين
١٩٠٣ إلى ١٩٥١)، المجلد الرابع عشر، صص ٢٨٧٧-٢٩٢٣، والصادر في باريس، سنة

١٩٤١.

النص الإنجليزي موجود بعدة مواقع، منها على سبيل المثال:

<http://www.papalencyclicals.net/Pius.٩/p9syll.htm>

m

PIUS THE SYLLABUS OF ERRORS CONDEMNED BY IX

I. PANTHEISM, NATURALISM AND ABSOLUTE RATIONALISM

1. There exists no Supreme, all-wise, all-provident Being, distinct from the universe, and God is Divine things, and is, identical with the nature of therefore, subject to changes. In effect, God is and in the world, and all things produced in man are God and have the very substance of God, and God is one and the same thing with the world, and, matter, necessity with liberty, therefore, spirit with Allocution -- good with evil, justice with injustice
"Maxima quidem," June 9, 1862

2. All action of God upon man and the world is to be denied -- Ibid

3. Human reason, without any reference the sole arbiter of truth and whatsoever to God, is itself, falsehood, and of good and evil; it is law to and suffices, by its natural force, to secure the nations. -- Ibid welfare of men and of

4. All the truths of religion proceed from the innate strength of human reason; hence reason is the and ought to ultimate standard by which man can arrive at the knowledge of all truths of every kind. Encyclical "Qui pluribus," Nov. 9, 1846, -- Ibid. and etc

5. Divine revelation is imperfect, and therefore continual and indefinite progress, subject to a corresponding with the advancement of human reason. -- Ibid

The faith of Christ is in opposition to human .٦
 divine revelation not only is not useful, reason and
 .of man. -- Ibid but is even hurtful to the perfection
 The prophecies and miracles set forth and .٧
 Sacred Scriptures are the fiction of recorded in the
 faith the poets, and the mysteries of the Christian
 result of philosophical investigations. In the books
 the New Testament there are of the Old and
 contained mythical inventions, and Jesus Christ is
 .Himself a myth

II. MODERATE RATIONALISM

As human reason is placed on a level with .٨
 so theological must be treated in the religion itself
 -- .same manner as philosophical sciences

.Allocution "Singulari quadam," Dec. ٩, ١٨٥٤

All the dogmas of the Christian religion are .٩
 indiscriminately the object of natural science or
 enlightened solely philosophy, and human reason
 in an historical way, is able, by its own natural
 and principles, to attain to the true strength
 science of even the most abstruse dogmas
 provided only that such dogmas be proposed to
 Letters to the -- .reason itself as its object

Archbishop of Munich, "Gravissimas inter," Dec. ١١,

.Tuas libenter," Dec. ٢١, ١٨٦٣" ١٨٦٢, and

As the philosopher is one thing, and philosophy .١٠
 so it is the right and duty of the another
 authority philosopher to subject himself to the
 which he shall have proved to be true; but
 ought to submit to any philosophy neither can nor
 .such authority. -- Ibid., Dec. ١١, ١٨٦٢

11 The Church not only ought never to pass philosophy, but ought to tolerate the judgment on correct itself. -- errors of philosophy, leaving it to .Ibid., Dec. 21, 1863

12 The decrees of the Apostolic See and of the congregations impede the true progress of Roman science. -- Ibid

13 The method and principles by which the old doctors cultivated theology are no longer scholastic and to the suitable to the demands of our times progress of the sciences. -- Ibid

14 Philosophy is to be treated without taking any supernatural revelation. -- Ibid account of

III. INDIFFERENTISM, LATITUDINARIANISM

15 Every man is free to embrace and profess that which, guided by the light of reason, he religion Maxima quidem," " shall consider true. -- Allocution June 9, 1862; Damnatio "Multiplices inter," June 10, 1851

16 Man may, in the observance of any religion the way of eternal salvation, and whatever, find Qui "arrive at eternal salvation. -- Encyclical pluribus," Nov. 9, 1866

17 Good hope at least is to be entertained of the salvation of all those who are not at all in eternal Encyclical "Quanto -- the true Church of Christ conficiamur," Aug. 10, 1863, etc

18 Protestantism is nothing more than another same true Christian religion, in which form of the in the form it is given to please God equally as

**Catholic Church. -- Encyclical "Noscitis," Dec. ٨,
١٨٤٩.**

IV. SOCIALISM, COMMUNISM, SECRET SOCIETIES, SOCIETIES, CLERICO-LIBERAL BIBLICAL SOCIETIES

Pests of this kind are frequently reprobated in the terms in the Encyclical "Qui pluribus," severest quantisque," April Nov. ٩, ١٨٤٦, Allocution "Quibus ٢٠, ١٨٤٩, Encyclical "Noscitis et nobiscum," Dec. ٨, Allocution "Singulari quadam," Dec. ٩, ١٨٥٤, ١٨٤٩ .Aug. ١٠, ١٨٦٣ "Encyclical "Quanto conficiamur

V. ERRORS CONCERNING THE CHURCH AND HER RIGHTS

The Church is not a true and perfect society, ١٩ free- nor is she endowed with proper and entirely upon her by perpetual rights of her own, conferred her Divine Founder; but it appertains to the civil what are the rights of the Church, power to define those and the limits within which she may exercise rights. -- Allocution "Singulari quadam," Dec. ٩, ١٨٥٤, etc

The ecclesiastical power ought not to exercise ٢٠ authority without the permission and assent of its Allocution "Meminit -- the civil government .unusquisque," Sept. ٣٠, ١٨٦١

The Church has not the power of defining ٢١ that the religion of the Catholic dogmatically Church is the only true religion. -- Damnatio .Multiplices inter," June ١٠, ١٨٥١"

The obligation by which Catholic teachers and ٢٢ strictly bound is confined to those authors are belief things only which are proposed to universal

as dogmas of faith by the infallible judgment of the
the Archbishop of Munich, Church. -- Letter to
"Tuas libenter," Dec. ٢١, ١٨٦٣

Roman pontiffs and ecumenical councils have .٢٣
outside the limits of their powers, have wandered
even erred usurped the rights of princes, and have
in defining matters of faith and morals. --
.inter," June ١٠, ١٨٥١ Damnatio "Multiplices

The Church has not the power of using force, .٢٤
any temporal power, direct or indirect. nor has she
.Aug. ٢٢, ١٨٥١ "-- Apostolic Letter "Ad Apostolicae

Besides the power inherent in the episcopate, .٢٥
temporal power has been attributed to it by other
explicitly or the civil authority granted either
tacitly, which on that account is revocable by the
.whenever it thinks fit. -- Ibid civil authority

The Church has no innate and legitimate right of .٢٦
acquiring and possessing property. -- Allocution
Encyclical "Nunquam fore," Dec. ١٥, ١٨٥٦

"Incredibili," Sept. ٧, ١٨٦٣

The sacred ministers of the Church and the .٢٧
are to be absolutely excluded from Roman pontiff
affairs. -- every charge and dominion over temporal
.Allocution "Maxima quidem," June ٩, ١٨٦٢

It is not lawful for bishops to publish even .٢٨
Apostolic without the permission of letters
Dec. ١٥, "Government. -- Allocution "Nunquam fore
.١٨٥٦

Favours granted by the Roman pontiff ought to .٢٩
considered null, unless they have been sought be
.Ibid -- for through the civil government

٣٠. The immunity of the Church and of ecclesiastical persons derived its origin from civil law. -- persons *Damnatio "Multiplices inter,"* June ١٠, ١٨٥١.

٣١. The ecclesiastical forum or tribunal for the causes, whether civil or criminal, of temporal abolished, even clerics, ought by all means to be without consulting and against the protest of the Holy See *Allocution "Nunquam fore,"* Dec. ١٥, -- *Allocution "Acerbissimum,"* Sept. ٢٧, ١٨٥٢, ١٨٥٦.

٣٢. The personal immunity by which clerics are from military conscription and service exonerated violation in the army may be abolished without either of natural right or equity. Its abolition is civil progress, especially in a society called for by government. -- framed on the model of a liberal Letter to the Bishop of Monreale *"Singularis nobisque,"* Sept. ٢٩, ١٨٦٤.

٣٣. It does not appertain exclusively to the power ecclesiastical jurisdiction by right, proper and of of theological innate, to direct the teaching questions. -- Letter to the Archbishop of Munich, *"Tuas libenter,"* Dec. ٢١, ١٨٦٣.

٣٤. The teaching of those who compare the to a prince, free and acting in the Sovereign Pontiff prevailed in universal Church, is a doctrine which the Middle Ages. -- Apostolic Letter *"Ad Apostolicae,"* Aug. ٢٢, ١٨٥١.

٣٥. There is nothing to prevent the decree of a council, or the act of all peoples, from general from the transferring the supreme pontificate bishop and city of Rome to another bishop and another city. -- Ibid

36. The definition of a national council does not admit of any subsequent discussion, and the civil authority must assume this principle as the basis of its acts. -- Ibid

37. National churches, withdrawn from the Roman pontiff and altogether authority of the "separated," can be established. -- Allocution "gravibusque," Dec. 17, 1860

38. The Roman pontiffs have, by their too arbitrary conduct contributed to the division of the Church into Eastern and Western. -- Apostolic Letter "Ad Apostolicae," Aug. 22, 1851

VI. ERRORS ABOUT CIVIL SOCIETY, CONSIDERED IN ITS RELATION TO THE BOTH IN ITSELF AND CHURCH

39. The State, as being the origin and source of all rights is endowed with a certain right not circumscribed by any limits. -- Allocution "quidem," June 9, 1862

40. The teaching of the Catholic Church is hostile to the well-being and interests of society. -- the Allocution "Qui pluribus," Nov. 9, 1846; "Quibus quantisque," April 20, 1849

41. The civil government, even when in the hands of an infidel sovereign, has a right to an indirect negative power over religious affairs. It therefore possesses not only the right called "exsequatur" but also that of appeal, called "appellatio ab abusu." -- Apostolic Letter "Ad Apostolicae," Aug. 22, 1851

٤٢ . In the case of conflicting laws enacted by the powers, the civil law prevails. -- Ibid two
٤٣ . The secular Dower has authority to rescind, render null, solemn conventions, declare and the commonly called concordats, entered into with Apostolic See, regarding the use of rights immunity, without appertaining to ecclesiastical the consent of the Apostolic See, and even in spite protest. -- Allocution "Multis gravibusque," of its consistoriali," Nov. ١, Dec. ١٧, ١٨٦٠; Allocution "In
.١٨٥٠

٤٤ . The civil authority may interfere in matters religion, morality and spiritual relating to government: hence, it can pass judgment on the instructions issued for the guidance of consciences, mission, by the pastors of conformably with their the Church. Further, it has the right to make enactments regarding the administration of the dispositions necessary divine sacraments, and the "for receiving them. -- Allocutions "In consistoriali
.Nov. ١, ١٨٥٠, and "Maxima quidem," June ٩, ١٨٦٢

٤٥ . The entire government of public schools in youth- of a Christian state is educated, which the case of episcopal except (to a certain extent) in the seminaries, may and ought to appertain to the civil belong to it so far that no other power, and having authority whatsoever shall be recognized as any right to interfere in the discipline of the of the studies, the schools, the arrangement conferring of degrees, in the choice or approval of teachers. -- Allocutions "Quibus the consistoriali," luctuosissimis," Sept. ٥, ١٨٥١, and "In
.Nov. ١, ١٨٥٠

Moreover, even in ecclesiastical seminaries, the .٤٦
of studies to be adopted is subject to the method
Nunquam fore," Dec. " civil authority. -- Allocution

.١٥, ١٨٥٦

The best theory of civil society requires that .٤٧
schools open to children of every class of popular
public institutes the people, and, generally, all
intended for instruction in letters and philosophical
and for carrying on the education of sciences
ecclesiastical youth, should be freed from all
authority, control and interference, and should be
subjected to the civil and political power at fully
according to the the pleasure of the rulers, and
standard of the prevalent opinions of the age. --
the Archbishop of Freiburg, "Cum non Epistle to
.sine," July ١٤, ١٨٦٤

Catholics may approve of the system of .٤٨
unconnected with Catholic faith educating youth
and the power of the Church, and which regards
the knowledge of merely natural things, and only,
ends of earthly social life. or at least primarily, the
.-- Ibid

The civil power may prevent the prelates of the .٤٩
and the faithful from communicating freely Church
Allocution -- .and mutually with the Roman pontiff
."Maxima quidem," June ٩, ١٨٦٢

Lay authority possesses of itself the right of .٥٠
bishops, and may require of them to presenting
before undertake the administration of the diocese
they receive canonical institution, and the Letters
Holy See. -- Allocution Apostolic from the
."Nunquam fore," Dec. ١٥, ١٨٥٦

And, further, the lay government has the right .٥١
deposing bishops from their pastoral functions, of
Roman pontiff in and is not bound to obey the
those things which relate to the institution of
the appointment of bishops. -- bishoprics and
Allocution "Acerbissimum," Sept. ٢٧, ١٨٥٢

.Damnatio "Multiplices inter," June ١٠, ١٨٥١

Government can, by its own right, alter the age .٥٢
prescribed by the Church for the religious
require of profession of women and men; and may
all religious orders to admit no person to take
its permission. -- Allocution solemn vows without
."Nunquam fore," Dec. ١٥, ١٨٥٦

The laws enacted for the protection of religious .٥٣
and regarding their rights and duties ought orders
Government may to be abolished; nay, more, civil
lend its assistance to all who desire to renounce
a which they have undertaken of the obligation
Government .religious life, and to break their vows
may also suppress the said religious orders, as
churches and simple benefices, likewise collegiate
even those of advowson and subject their property
and revenues to the administration and pleasure of
Allocutions "Acerbissimum," -- the civil power
;Sept. ٢٧, ١٨٥٢; "Probe meminertis," Jan. ٢٢, ١٨٥٥
.Cum saepe," July ٢٦, ١٨٥٥"

Kings and princes are not only exempt from the .٥٤
jurisdiction of the Church, but are superior to the
of jurisdiction. -- Church in deciding questions
.Damnatio "Multiplices inter," June ١٠, ١٨٥١

The Church ought to be separated from the State, and the State from the Church. -- Allocution "Acerbissimum," Sept. ٢٧, ١٨٥٢ .٥٥

VII. ERRORS CONCERNING NATURAL AND CHRISTIAN ETHICS

Moral laws do not stand in need of the divine sanction and it is not at all necessary that human laws of laws should be made conformable to the nature and receive their power of binding from God. -- Allocution "Maxima quidem," June ٩, ١٨٦٢ .٥٦

The science of philosophical things and morals civil laws may and ought to keep aloof and also from divine and ecclesiastical authority .٥٧

No other forces are to be recognized except those which reside in matter, and all the rectitude and excellence of morality ought to be placed in and those which ought to be the accumulation and increase of riches by every possible means, and the gratification of pleasure. -- Ibid.; Encyclical "Quanto conficiamur," Aug ١٠, ١٨٦٣ .٥٨

Right consists in the material fact. All human facts are an empty word, and all human duties are "have the force of right. -- Allocution "Maxima quidem," June ٩, ١٨٦٢ .٥٩

Authority is nothing else but numbers and the sum total of material forces. -- Ibid .٦٠

The injustice of an act when successful inflicts injury on the sanctity of right. -- Allocution "Jamdudum cernimus," March ١٨ ١٨٦١ .٦١

The principle of non-intervention, as it is called, .٦٢ to be proclaimed and observed. -- Allocution ought . "Novos et ante," Sept. ٢٨, ١٨٦٠.

It is lawful to refuse obedience to legitimate .٦٣ and even to rebel against them. -- ,princes Allocution Encyclical "Qui pluribus," Nov. ٩, ١٨٦٤ "Quibusque vestrum," Oct. ٤, ١٨٤٧; "Noscitis et Apostolic Letter "Cum Nobiscum," Dec. ٨ .Catholica

The violation of any solemn oath, as well as any .٦٤ and flagitious action repugnant to the wicked is eternal law, is not only not blamable but altogether lawful and worthy of the highest praise country. -- Allocution when done through love of . "Quibus quantisque," April ٢٠, ١٨٤٩

VIII. ERRORS CONCERNING CHRISTIAN MARRIAGE

The doctrine that Christ has raised marriage to .٦٥ dignity of a sacrament cannot be at all the Apostolicae," Aug. tolerated. -- Apostolic Letter "Ad .٢٢, ١٨٥١

The Sacrament of Marriage is only a something .٦٦ to the contract and separate from it, and accessory nuptial the sacrament itself consists in the .benediction alone. -- Ibid

By the law of nature, the marriage tie is not .٦٧ indissoluble, and in many cases divorce properly so civil authority. -- called may be decreed by the .Ibid.; Allocution "Acerbissimum," Sept. ٢٧, ١٨٥٢

The Church has not the power of establishing .٦٨ impediments of marriage, but such a diriment

which power belongs to the civil authority by existing impediments are to be removed. --

.June ١٠, ١٨٥١ "Damnatio "Multiplices inter

In the dark ages the Church began to establish .٦٩

impediments, not by her own right, but by diriment -- using a power borrowed from the State

.Apostolic Letter "Ad Apostolicae," Aug. ٢٢, ١٨٥١

The canons of the Council of Trent, which .٧٠

those who dare to deny to the anathematize Church the right of establishing diriment impediments, either are not dogmatic or must be borrowed power. -- understood as referring to such

.Ibid

The form of solemnizing marriage prescribed by .٧١

Council of Trent, under pain of nullity, does not the law lays down another bind in cases where the civil form, and declares that when this new form is used .marriage shall be valid the

Boniface VIII was the first who declared that .٧٢

chastity taken at ordination renders the vow of .marriage void. -- Ibid

In force of a merely civil contract there may .٧٣

between Christians a real marriage, and it is exist marriage contract false to say either that the between Christians is always a sacrament, or that contract if the sacrament be excluded. - there is no

Sept. ٩, ١٨٥٢; - Ibid.; Letter to the King of Sardinia

Allocutions "Acerbissimum," Sept. ٢٧, ١٨٥٢, "Multis

.Dec. ١٧, ١٨٦٠ "gravibusque

Matrimonial causes and espousals belong by .٧٤

to civil tribunals. -- Encyclical "Qui their nature

**Multiplices inter," " pluribus," Nov. ٩ ١٨٤٦; Damnatio
June ١٠, ١٨٥١, "Ad Apostolicae," Aug. ٢٢, ١٨٥١;
.Acerbissimum," Sept. ٢٧, ١٨٥٢" Allocution**

IX. ERRORS REGARDING THE CIVIL POWER OF THE SOVEREIGN PONTIFF

**The children of the Christian and Catholic .٧٥
divided amongst themselves about the Church are
spiritual compatibility of the temporal with the
power. -- "Ad Apostolicae," Aug. ٢٢, ١٨٥١**

**The abolition of the temporal power of which .٧٦
Apostolic See is possessed would contribute in the
liberty and prosperity of the greatest degree to the
the Church. -- Allocutions "Quibus quantisque,"
.Si semper antea," May ٢٠, ١٨٥٠," ١٨٤٩, ٢٠ April**

X. ERRORS HAVING REFERENCE TO MODERN LIBERALISM

**In the present day it is no longer expedient that .٧٧
Catholic religion should be held as the only the
exclusion of all other religion of the State, to the
forms of worship. -- Allocution "Nemo vestrum,"
.١٨٥٥, July ٢٦**

**Hence it has been wisely decided by law, in .٧٨
countries, that persons coming to some Catholic
of reside therein shall enjoy the public exercise
their own peculiar worship. -- Allocution
."Acerbissimum," Sept. ٢٧, ١٨٥٢**

**Moreover, it is false that the civil liberty of every .٧٩
form of worship, and the full power, given to all, of
manifesting any opinions overtly and publicly
whatsoever and thoughts, conduce more easily to
the morals and minds of the people, and to corrupt**

Allocution -- .propagate the pest of indifferentism

."Nunquam fore," Dec. ١٥, ١٨٥٦

The Roman Pontiff can, and ought to, reconcile .٨٠

and come to terms with progress, himself

Allocution -- .liberalism and modern civilization

."Jamdudum cernimus," March ١٨, ١٨٦١